

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم تسليما

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم العلوم الإسلامية

مسطار: مقياس المواريث والتبرعات

للدكتور: نعيمة زيغمي

مفردات المقياس

التعريف بعلم الميراث وحكمه وحكمته ومنزلته

لمحة عن علم الميراث عند الأمم المختلفة وفي قانون

الأسرة الجزائري

التركة والحقوق المتعلقة بها،

تعريف التركة، تعريف المال، الحقوق المتعلقة بها،
التركة المستغرقة بالديون.

أركان الميراث وشروطه وأسبابه وموانعه

ميراث أصحاب الفروض وشروط استحقاقهم لها

ميراث أصحاب العصبات وشروط استحقاقهم

ميراث الجد

تأصيل المسائل وتصحيحها

العول والرد

الحجب والتنزيل

مسائل مشهورة: الأكدريّة، المشتركة، الغراوان،
المباهلة، المنبريّة، المالكيّة، الخرقاء، الثلاثينيّة،
اليتمتان، أم الفروج، الامتحان.

ميراث ذوي الأرحام.

مسائل خاصة: ميراث الحمل، المفقود، الخنثى، ولد الزنا
واللعان

المناسخات.

الأهداف:

معرفة نصيب كل وارث وطريقة تقسيم التركات على
الورثة، والوصول بالطالب إلى حل المسائل.

المعارف المسبقة المطلوبة:

حفظ الآيات والأحاديث المتعلقة بالميراث، معرفة طرق الحساب، معرفة أحكام الأسرة.

**المحاضرة الأولى: التعريف بعلم الميراث وحكمه وحكمته
ومنزله**

نذكرها مدرجة في المبادئ العشرة للعلوم، والمبادئ جمع مبدإ وهو ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما، وقد نظمها بعضهم بقوله:

إن مبادي كل فن عشره ... الحد والموضوع ثم الثمره

ونسبته وفضله والواضع ... والاسم والاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

ولكي نقف على مقاصد هذا العلم نتعرض لمبادئه
مختصرة فيما يلي:

أولاً: اسمه: علم الفرائض، وعلم المواريث، وعلم التركات¹.

ثانياً: حده: أي تعريفه، وقد عرف باعتباره لقباً ، وباعتباره مركباً إضافياً:

1- تعريفه باعتباره لقباً: وهو من حيث كونه لقباً على هذا الفن، بغض النظر عن أسمائه يعرف باختصار بأنه: **"علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث"**².

وعرفه ابن عرفة المالكي بقوله: **"الفقه المتعلق بالإرث، وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة"**³.

وعبارة: **"الفقه المتعلق بالإرث"**، احتراز من الفقه المتعلق بغير الإرث،
وعبارة: **"وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة"**،
أدخلت كيفية القسمة والعمل في مسائل المناسخات وغيرها...⁴.

وعليه فحقيقة هذا الفن: أنه علم يتركب من الفقه المتعلق بالإرث من حيث بيان مسائل الميراث والقضايا المتعلقة به من جهة، ومن الحساب الذي يتوصل به إلى معرفة قدر ما يجب لكل وارث من التركة، ومن علم الأنساب الذي هو أحد أسباب الميراث وخرجت تسميتها بالفرائض مخرج التغليب لأن الله قدر أنصبتهم بنفسه ولم يكلها لغيره، والمواريث والتركات من حيث كونه حقا من الحقوق الباقية بعد الميت والمنتقلة إلى غيره بسبب الموت.

2- تعريفه باعتباره مركباً إضافياً:

1 - الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (المتوفى: 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، [دط، دس]، [ج:04- ص457].

2 - نفس المصدر والصفحة.

3 - الرصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري، شرح حدود ابن عرفة، الموسوم "الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية" شركة القدس للنشر والتوزيع، [ط: 01- 2009م]، ص: 701.

4 - نفس المصدر والصفحة.

سبق لنا أن هذا الفن له عدة أسماء: (علم الفرائض، علم المواريث، وعلم التركات)، وكل من هذه الأسماء جاءت مركبة من كلمة "علم" مضافة إلى ما بعدها مما ذكر، أما العلم فهو: "معرفة المعلوم على ما هو به يقينا أو ظنا". وأما المضاف إليه فنتعرض له بالتعريف لغة واصطلاحا فيما يلي:

أ- الفرائض:

- **الفرض لغة:** جمع فريضة أي مفروضة ومقدرة. جاء في معجم مقاييس اللغة الفاء والراء والضاد أصل صحيح يدل على تأثير في شيء من حز أو غيره⁵ وهو بمعنى القطع والتقدير والبيان⁶.

- **الفرض اصطلاحا:** نصيب مقدر شرعا للوارث فيخرج بقولنا: نصيب مقدر: النصيب غير المقدر، وهو التعصيب لعدم التقدير، وقولنا شرعا: يخرج به الوصية فإنها مقدره جعل لا شرعا.

وقولنا للوارث: خرج بها مقدار الزكاة فهي وإن قدرت شرعا لا تصرف للوارث، بل لمصارف الزكاة الثمانية المعروفة.

ا- الميراث .

- **الميراث لغة:** البقاء والانتقال

- **الميراث اصطلاحا:** حق قابل للتجزئة يصح ويثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك لقراية أو غيرها كالولاء ويدخل في : حق قابل للتجزئة جميع الأموال والحقوق، وخرج مالا يقبل التجزئة، كحق الأم في الحضانة، وحق الولاية على النفس والمال.

ج- التركة

التركة لغة: الشيء المتروك.

(5) ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء؛ مقاييس اللغة؛ تح: عبد السلام محمد هارون؛ دار الفكر؛ (د ط)؛ (ج 4 / ص 488)

(6) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي؛ الجامع الصحيح المختصر؛ تحقيق مصطفى ديب البغا؛ دار ابن كثير؛ اليمامة، بيروت؛ كتاب الفرائض، (ج 6 ص 2572)

التركة اصطلاحاً: حق قابل للتجزئة يصح ويثبت لمستحقه بعد الموت من كان له ذلك لقرابة نسبية أو سببية كالولاء والمصاهرة .

ثالثاً: موضوعه: وهو التركة وهي ما يتركه الميت بعد وفاته.

رابعاً: نسبه إلى غيره: هو من العلوم النقلية كالفقه والحديث.

خامساً: فضله: هو علم مشمول بما ورد في فضل العلم عموماً وما ورد في الأحاديث من الحث على تعلمه وتعليمه، وقد قيل فضله:

علم الفرائض علم لا نظير له... يكفيك لما تولى قسمه الله

فبين الحق تبياناً لصاحبه... فقال سبحانه: " **يُوصِيكُمُ اللَّهُ** "

سادساً: واضعه: هو الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز أولاً، وما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته ثانياً.

سابعاً: استمداده: علم الميراث مستمد من الكتاب والسنة والإجماع.

ثامناً: حكمه وأدلة مشروعيته

1- حكمه: تعلمه فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، وقد يتعين في حق البعض وذلك في حق من تصدر له كطلبة العلوم الشرعية.

2- أدلته المشروعية

دلت على مشروعيته وتفصيل أحكامه آيات من كتاب الله، وأحاديث من سنة رسول الله ﷺ نذكر منها:

أ- القرآن الكريم

ذكر سبحانه وتعالى جزئياً الفرائض وأحكامها إجمالاً وتفصيلاً في آيات عدة نذكرها فيما يلي:

- قوله تعالى: " **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ**

لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ
أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي
بِهَا أَوْ دَيْنٍ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا" [النساء: (11)].

- وقوله سبحانه: "وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ
كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ
الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ
مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ
وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ
شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٌ مِنَ
اللَّهِ وَاللَّهِ عَلِيمٌ حَلِيمٌ" [النساء: (12)].

- وقوله عز وجل: "يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ
فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً
فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"
[النساء: (176)].

- وكذلك قوله سبحانه: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا
مَّفْرُوضًا" [النساء: (7)].

2- السنة النبوية

وردت عدة أحاديث في علم الفرائض تؤكد وتوضح الأحكام التي وردت
في القرآن الكريم

- منها ما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: "مرضت
فعادني رسول الله ﷺ وأبو بكر وهما ماشيان فأتاني وقد أغمي علي،
فتوضأ رسول الله ﷺ فصب علي وضوءه فأفقت فقلت يا رسول الله كيف

أصنع في مالي كيف أقضي في مالي فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية المواريث⁷.

- ومنها ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي قال: **"ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأول رجل ذكر"**⁸.

- وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي أنه قال: **(لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)**⁹؛ وغيرها من الأحاديث كثير في أهمية الفرائض وفضله يأتي ذكرها.

تاسعا: مسائله: معرفة الوارث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث ونوع إرثه من فرض وتعصيب، وما يتبع ذلك من حساب الأنصبة، وكيفية عمل المناسخات وقسمة التركات... الخ.

عاشرا: ثمرته وحكمته: إيصال الحقوق إلى ذويها

المحاضرة الثانية: لمحة عن علم الميراث عند الأمم المختلفة وفي قانون الأسرة الجزائري

لمحة تاريخية عن نظام الإرث عند الأمم المختلفة¹⁰:

(7) رواه مسلم في صحيحه، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري؛ دار الجيل؛ الطبعة التركية، (1334هـ)، كتاب الفرائض؛ باب ميراث الكلاله؛ رقم: 4155، (ج5/ص60)

(8) رواه البخاري في صحيحه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي؛ تحقيق: مصطفى ديب البغا؛ دار ابن الكثير؛ ط3 (1407هـ - 1987م)، بيروت؛ كتاب الفرائض؛ باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم: 6351 (ج 6 / ص 2476).

(9) رواه البخاري؛ كتاب الفرائض؛ باب لا يرث المسلم الكافر، رقم: 6383؛ (ج6 / 2484).

10 - نصر سلمان و سعاد سطحي، فقه المواريث في ضوء الكتاب والسنة دراسة مقارنة بين المذاهب مدعمة بمسائل تطبيقية، دار ابن حزم بيروت لبنان، [ط: 01-2011م]، ص: 11- 15.

نتعرض في هذه الفقرات لتاريخ نظام الإرث عبر الأصول المختلفة، مركزين على إبراز أسسه وعرض قواعده وكيفية تطبيقه عند الرومان إلى غاية تأصيل أصوله وتقييد قواعده وبسط فروعها في الإسلام ، نتناول ذلك بإيجاز واختصار على النحو الآتي:

أولا نظام الإرث عند قدماء الرومان

مر الإرث عند الرومان بأربع مراحل، نذكرها تباعا فيما يلي:

1 وصية المورث للوارث أمام القبيلة أو أمام الجند عند الخروج للقتال، وبذلك تنتقل جميع الأموال وتحكمه في أسرته للموصى له في حياة الموصي.

2 - أن يتم الميراث عن طريق عقد بيع بين المورث والوارث تنتقل بموجبه جميع أموال المورث والسلطات الأسرية الوارث يتصرف فيها كما يشاء والمورث حي يرزق إذ يسلب منه جميع أمواله وسلطاته.

3- وصية المورث للوارث مع اشتراط تأخير زمن نفاذها الى ما بعد وفاة الموصي

4- استمر نظام الميراث عندهم على طرائق سالفه الذكر الى ان جاء الملك غسطنيانوس.(543م) فأوجد نظاما للميراث يقوم على اساس القرابة اذ يقدم فيه الأقرب فالأقرب فلا يرث الأصول مع وجود الفروع ولا يرث الحواشي مع الأصول مستثنين في ذلك الإخوة الأشقاء فإنهم يرتون مع الوالدين

كما سووا في الميراث بين نصيب الذكر والأنثى وحرموا الزوجين من توارث بعضهما لانعدام القرابة

ثانيا: نظام الإرث عند قدماء اليونان

وقد مر بثلاث مراحل هي:

1- الوصية أمام الجمعية الشبيهة بالقضاء في هذه الأزمنة المتأخرة ولكل مواطن قريبا كان ام لا الحق في الطعن في هذه الوصية وذلك على أساس أن الأموال الخاصة تعتبر جزءا من المال العام، أما إذا لم يحدث اعتراض على الوصية وتمت المصادقة عليها من قبل الجمعية المأية فإنها تنفذ بعد وفاة الموصي، فيكون الموصى له مالكا بعده للحقوق المالية كلها وكذا المعنوية إذ يسيطر على الأسرة لدرجة انه بإمكانه منع الأخوات من الزواج.

2 عدم توريث النساء إلا في حالة فقدان الأقارب من الذكور، فلم يورثوا البنات مع وجود الابن ولا الأخت مع وجود الأخ.

3 دفع الرجل جزءا من ماله للبنات عند الزواج نظير حرمانها من الميراث ولذا سموا البنات الوحيدة للميت بنات الميراث، إذ لم يورثوها وإنما إذا تزوجت وولد ذكرا أجبرت على نسب هذا الابن لوالدها لكي يحوز المال فتصبح غير وارثة وإنما هي مجرد ناقلة للميراث.

ثالثا: نظام الإرث عند قدماء مصريين

وخلصته إن أموال الميت يسند الإشراف على تسييرها للأرشد من أبنائه من غير تمييزه من غيره بشيء من تركة أو تفريق بين الذكر والأنثى في الأسهم مع توريث الزوجة وبقية الأقارب وتنزيل أبناء الابن المتوفى منزلة أبيهم.

رابعا: نظام الإرث عند اليهود

ويقوم على الأسس الآتية:

1- تعدد الأبناء الذكور يعطي الابن الأكبر ضعف نصيب ما يأخذه بقية إخوته.

2- عند فقدان الابن المباشر ينتقل للابن غير المباشر ابن الابن وإن نزل.

3- عدم توريث البنات عند استماعهن مع الأبناء الذكور أو أبناء الأبناء وذلك حفاظا على عدم خروج المال من دائرة العائلة ولا يعطين من الميراث إلا إذا انعدم الفرع الوارث مهما نزل.

4- عدم توريث الأصول إلا إذا فقد الفرع الوارث مع تقديم الأقرب فيرث الأب فإذا عدم حل محله الجد.

5- عند فقدان الفروع والأصول ينتقل الميراث للحواشي كالإخوة والأعمام مع تقديم الأقرب درجة.

6- جواز إيصاء الشخص بجميع أمواله لمن يشاء إذا كان ورثته من البنات فقط وعدم جواز الإيصاء إن كان ورثته ذكورا.

7- عند انعدام أقارب الميت من أي جهة كانت ولم يصدر عنه إقرار بوجود أقارب له غائبين تبقى وديعة عند أول شخص وضع يده عليها لمدة ثلاث سنوات، ثم يمتلكها ذلك الشخص، وأما إذا أخبر بأن له قريبا فإن المال ينتظر به تحت يد أمين لمدة عشر سنوات، فإذا لم يظهر خبر عنه ملك المال من كان تحت يده.

8- أن اليهودي الذي يضرب والديه ضربا مبرحا يحرم من ميراثهما وميراث أقاربه

9- عند وفاة الزوجة ولم تخلف عقبا ورثها زوجها أما إذا مات الزوج قبلها فلا ترثه.

10- عدم توريث اليهودي الذي يعتنق غير اليهودية، بينما يرثه أقاربه من اليهود، والأمر نفسه بالنسبة لغير اليهودي الذي يتهود فإنه يرث أقاربه من غير اليهود وهم لا يرثونه.

هذا مع العلم أن أسباب الميراث عنده منحصرة في الآتي:
البنوة الأبوة، الأخوة الأمومة، مع مراعاة التفصيلات والتقييدات السابقة.

خامسا: نظام الإرث عند المسيحيين

إن اتجاه الديانة المسيحية للرهبنة والروحانية جعلها لا تهتم بالماديات وبالأموال كثيرا مما حدا بها إلى سلوك القواعد التي طبقها اليهود في نظام الإرث.

سادسا: نظام الإرث عند العرب في الجاهلية

يشترط العرب للتوريث شرطين هما:

1- **الذكورة** إذ لا يورثون الأنثى مهما كانت درجة قربها من الميت.

2- **البلوغ والقدرة على حمل السلاح**: فلا يورثون الابن الصغير رغم درجة قربه من الميت وينتقل الميراث للقريب الأبعد، وذلك لبلوغه وقدرته على حماية القبيلة، وقدرته على الإغارة والغزو في الحروب، وقديما قال شاعرهم: . وأحيانا على بكر أخينا إذا لم نجد إلا أخانا
هذا وجعلوا للتوارث أسبابا ثلاثة هي:

1- **القرباة** مع استثناء الأنثى والصغير الذي لا يحمل السلاح ولو كان فرعا للميت.

2- **التبني** الذي كان متفشيا في الجاهلية وأبطله الإسلام بقوله تعالى: **"وما جعل ادعياءكم أبناءكم"**. وقوله تعالى: **"ادعواهم لأبائهم هوأقسط عند الله"**. والداعي للتوريث بالتبني عندهم كونه مبنيا على نصرته متبني لمتبنيه إذ يكون له درعا واقية في الغارات والحروب، وهو الأساس الذي يقوم عليه نظام الإرث في الجاهلية

3- **الحلف والولاء**: يثبت الميراث عند العرب بالجاهلية بالحلف والولاء إذ يكون سببا لنصرته بين المتحالفين التي تعد المقوم الأساسي للتوارث عند العرب في الجاهلية فإذا تم التحالف بين شخصين ومات أحدهما قبل الآخر ولم يترك

قريباً وارثاً وانتقل الميراث للحليف مباشرة وصيغة عقد التحالف المتعارف عليه في الجاهلية: (دمي دمك، وهدمي هدمك وترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك).

الفرع الثاني: نظام الإرث بالإسلامي¹¹:

لقد جاء الإسلام مبطلاً لنظام الإرث الذي كان سائداً في الجاهلية ملغياً لأسبابه كالتبني وذلك في قوله تعالى: " ادعوا لهم لأبائهم هو أقسط عند الله ". والحلف والمعاقدة بقوله تعالى: " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم ". وإبطاله لحرمان الأنثى من الميراث إذ ورثها بنتاً وزوجة وإما وأختاً... الخ، والآيات الدالة على ذلك ماثورة عند الحديث عن أحوال ميراث كل واحدة من هؤلاء، كما أبطل عادة حرمان غير البالغين من الميراث فورث الصبيان بل جعل التركة يقف تقسيمها من أجل جنين في بطن أمه على بعض الأقوال خلافاً لمن قال بالمبادرة بتقسيمها مع حفظ حق الحمل في كل الأحوال.

وبعد بياننا لكيفية إبطال الإسلام لتلك العادات السيئة التي كانت مكتنفة لنظام الميراث عند العرب في الجاهلية نقول بأن نظام الإرث في بدايته في الإسلام كان مبنياً على الهجرة والمؤاخاة إلى حين فتح مكة إذ كان الميراث مقتصرًا على المسلمين الموجودين بالمدينة، أما من أسلم وبقي في مكة فلا يرث من قريبه المهاجر للمدينة ولا يرث منه قريبه، وذلك لقوله تعالى: " إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آمنوا وهاجروا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ". والولاية الواردة بهذه الآية تعني الورثة الناشئة عن سبب القرابة الحكيمة بين المهاجرين

11 - نفسه، ص: 15-16.

والأنصار، كما روي ذلك عن ابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم، وبعد فتح مكة وانتشار الإسلام في ربوع المعمورة نسخ التوارث بالهجرة إذ لم تعد هناك هجرة، لقوله صلى الله عليه وسلم: **"لا هجرة بعد الفتح"**. حيث جاء القرآن الكريم مبطلا لسبب الهجرة والمؤاخاة والمؤاخاة بقوله تعالى: **"وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله"**. يعني في الميراث وشرع الإسلام أسبابا أخرى للميراث سوف نفصل فيها القول عند تعرضنا لأسباب الميراث إن شاء الله تعالى.

والخلاصة أنه بعد عرضنا لنظام الإرث عند الأمم السابقة وكذا في الإسلام تبين لنا عدالة الأسس التي قام عليها نظامه في الإسلام. إذ لم يحرم المرأة ولا الصبي من الميراث، وأنه وضعه في نصابه الحقيقي إذ أعطاه لمستحقه من أقرباء الميت ولم يعطه لأجانب عنه بمجرد أنه تبناهم أو تحالف أو تعاقد معهم.

يقول الشيخ الصابوني رحمه الله¹²:

وضعت الشريعة الإسلامية نظام التوريث على أحسن النظم المالية وأحكمها وأعدلها، فقرر الدين الإسلامي ملكية الإنسان للمال ذكرا كان أو أنثى، بالطرق الشرعية، كما قرر انتقال ما كان يملكه الشخص في حياته إلى ورثته بعد وفاته من الرجال والنساء بدون تفريق بين صغير وكبير، وقد بين الكتاب العزيز إحكام المواريث وأحوال كل وارث بياناً شاملاً شافياً حيث لم يترك لأحد من البشر قسمة أو تحديد شيء من المواريث، فالقرآن الكريم هو العمدة في أحكامها ومقاديرها، وقد ثبت قليل منها بالسنة أو بالإجماع،

12 - الصابوني علي محمد، المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، [ط: 1999] ص: 33.

ولا يوجد في الشريعة الإسلامية أحكام تعرض القرآن الكريم ببيانها بياناً تفصيلياً مثل أحكام المواريث وإنما عني الإسلام بشأن المواريث هذه العناية الفائقة حتى خصها الكتاب العزيز ببيانها البيان المحكم لأن الإرث من أهم أسباب تملك الأموال والمال عصب الحياة بالنسبة للأفراد والجماعات، إذ به قوام البشرية وعليه تدور رحى الحياة.

الفرع الثالث: نظام الإرث في قانون الأسرة الجزائري¹³

جعل المشرع الجزائري الميراث والوصية من الطرق القانونية والشرعية لاكتساب الملكية في المادة: (773-777) من القانون المدني، فجاء في المادة: (774) ق م، بأنه تسري أحكام قانون الأحوال الشخصية على تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الميراث، وعلى انتقال أموال التركة، كما أن المادة: (775) من نفس القانون تقضي بأنه يسري على الوصية قانون الأحوال الشخصية والنصوص القانونية المتعلقة بها. وأن المادة: (01/108) ق م، تعلق تصرف المريض مرضاً الموت بطريق الوصية للوارث على إجازة الورثة.

ولقد تناول قانون الأسرة الجزائري أحكام الميراث في الكتاب الثالث، من المادة: (126) إلى المادة: (183) أي 57 مادة، واهتم المشرع قبل كل شيء بتصنيف التركة لئلا تختلط ما للهالك مع ما للورثة، المادة: (01/180). فإذا لم يوجد له فروض أو عصبه آلت التركة إلى ذوي الأرحام، فإن لم يوجدوا آلت إلى الخزينة العامة م (02 / 180). ويراعى في القسمة حقوق الغائبين والمحجورين والحمل، م: (181)، وفي حالة عدم وجود ولي أو وصي يجوز لمن له

13 - بلحاج العربي، أحكام المواريث في التشريع الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، [ط: 04-2020م]، ص: 54-50.

مصالحة أو للنيابة العامة أن يتقدم إلى المحكمة بطلب تصفية
التركة وبتعيين مقدم ولرئيس المحكمة أن يقرر وضع
الأختام وإيداع النقود والأشياء ذات القيمة. وان يفصل في
الطلب م: (182).

ويجب أن تتبع الإجراءات المستعجلة في قسمة التركات
فيما يتعلق بالمواعيد وسرعة الفصل في موضوعها وطرق
الطعن في أحكامها. م: (183). ولقد جاء في المادة (499)
من قانون الإجراءات المدنية الإدارية الجديد. القانون رقم
09/08، المؤرخ في 23 فيفري 2008م بأنه يجوز لقاضي
شؤون الأسرة وعن طريق الاستعجال تعيين حارس قضائي
على التركة ووضع الأختام عليها كإجراء تحفظي لتفادي
تهريبها أو العبث بها.

ثم حدد القانون الأحكام العامة للميراث مادة: (126)-
(138)، وأصناف الورثة المستحقين للتركة كأصحاب
الفروض م: (139-149) والعصبة م: (150-156)،
وأحوال الجدم: (158)، ثم نص على أحكام الحجب م:
(159-165) والعلول والرد والدفن على ذوي الأرحام،
م(166-168)، والتنزيل أو الوصية الواجبة م: (169)-
(172)، والحمل م: (173-174)، وأخيرا تعرض القانون
لبعض المسائل الخاصة في الميراث م: (175-179)،
وأحكام قسمة التركات م: (180-183).

والجدير بالذكر أن القانون الجديد¹⁴، لم يدخل أية إضافة
أو تعديل أو إلغاء على المواد المتعلقة بالتركات والمواريث،
وهي المواد من 126 إلى 183 من قانون الأسرة مما يدل
على أن هذه المواد القانونية جاءت مركزة المبني، عميقة

¹⁴ الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 02/05 المؤرخ في 27 فبراير
2005م، والمعدل المتمم لقانون الأسرة. الصادر بمقتضى قانون رقم 84 /
11 المؤرخ في 09 جوان 1984م

المعنى، وفقا لصناعة قانونية فقهية محكمة طبقا لما جرى به العمل من مذهب الإمام مالك رضي الله عنه والرأي الراجح او المشهور لدى جمهور الفقهاء فالقرآن الكريم تعرض لأحكام المواريث ببيانها بياناً شاملاً تفصيلاً حتى لا يتطرق إليها التأويل مهما اختلفت الأزمنة وتباعدت الأمكنة وتغيرت الظروف والأحوال.

هذا ولقد استمد المشرع بعض أحكام قوانين المواريث من مختلف المذاهب دون التقييد بمذهب الإمام مالك. وذلك أن المواريث الإسلامية من الفصول التي لا تشمل على كثير من الاختلافات، لأن القرآن الكريم تولى بيان أصولها بنفسه، ولأن أهم حوادثها وقعت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه رضوان الله عليهم، وكل ما لم يرد له حكم في القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية وفق نص المادة: (222) من قانون الأسرة الجزائري.

ونلاحظ بأن المادة 03 مكرر¹⁵، اعتبرت النيابة العامة طرفاً أصلياً في جميع القضايا الرامية إلى تطبيق قانون الأسرة، ومعنى: "طرفاً أصلياً" هنا أن لها مركز الخصم، فلها أن تبدي طلباتها وحججها، ولها جميع الحقوق من رفع الدعوى والدفاع عنها، والتمسك بجميع الدفوع، والطعن في الأحكام وهو ما قامت المحكمة العليا بتوضيحه¹⁶.

المحاضرة الثالثة: الحقوق المتعلقة بالتركة:

تعريف التركة، تعريف المال، الحقوق المتعلقة بها، التركة المستغرقة بالديون

¹⁵ - المضافة بالأمر رقم: 05 / 02 المؤرخ في 2005/02/27، نفسه.

¹⁶ - بالقرار الصادر بتاريخ: 2009/10/11م ملف رقم:

قال خليل بن إسحاق المالكي رحمه الله: "يَخْرُجُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ: حَقُّ تَعَلُّقِ بَعَيْنٍ: كَالْمَرْهُونِ 1 وَعَبْدٍ جَنَى ثُمَّ مُوْنٌ تَجْهِيزُهُ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ الْبَاقِي لَوَارِثِهِ"¹⁷.

وانطلاقاً من هذا النص فالحقوق المتعلقة بالتركة خمسة¹⁸ جمعت مرموزاً لها على الترتيب التالي: (حقوق عينية + تدوم)، التاء تجهيز، والبدال دين، والواو وصية، والميم ميراث، وبتناولها تباعاً على النحو التالي:

1- **الحقوق العينية:** والحق العيني، هو حق تعلق بذات معينة سواء كان أصلياً مثل: (ملكية المنزل، والأرض) والمبيع قبل تسليمه، أو تبعياً (وهو ما يسمى بالتأمينات العينية) أي ما نشأ ضماناً للوفاء بحق شخصي، وذلك مثل: (الرهن الرسمي، الحيازي، وكحق الارتفاق وحق الاختصاص). وقد مثل العلامة خليل لها بالمرهون، وأرش الجناية.

التاء: تجهيز الميت بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير. **وخلاصة التجهيز:** كل ما يحتاجه الميت من حين موته إلى أن يوارى التراب من نفقة الغسل والكفن والدفن.

17 - خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (المتوفى: 776هـ)، مختصر العلامة خليل، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، [ط: 01-1426هـ/2005م]، ص: 260.

18 - قال الشيخ الدردير في الشرح الكبير: وبدأ المصنف أولاً ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة وغايتها خمسة حق تعلق بعين وحق تعلق بالميت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالوارث، والحصر في هذه وترتيبها استقرائي فإن الفقهاء تتبعوا ذلك فلم يجدوا ما يزيد على هذه الأمور الخمسة لا عقلي كما قيل؛ لأن العقل يجوز أكثر من ذلك وطريق الحصر أن تقول الحق المتعلق بالتركة إما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أو لا الأول الحقوق العينية وهذا الذي صدر به المصنف والثاني الدين المطلق وهو الذي ذكره بقوله ثم تقضى ديونه والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثالث بها المصنف وإما لغيره منه وهو الوصية وبها ربع المصنف وإما لغيره لسبب وهو الميراث وذكره خامساً فذكرها على هذا الترتيب، حاشية الدسوقي، مصدر سابق، (جج: 04-ص: 457).

العدل: ديون الميت (الديون الشخصية)، أي الحقوق المتعلقة بذمة المدين سواء كانت حقوقاً لله كالزكاة أو حقوقاً للعباد كمطلق الديون المتعلقة بذمة المدين، وهي داخلة في الحق الشخصي المقابل للحق العيني، ويقصد بالحق الشخصي: "رابطة بين شخصين بمقتضاها يؤدي أحدهما وهو المدين إلى الآخر وهو الدائن أداء متمثلاً في إعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل"، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: 283].

الواو: الوصية: ومعناها: "تمليك مضاف لما بعد الموت لا في مقابل عوض". والوصايا خارجة من ثلث الباقي، بعد ما ذكر، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم فضعوها حيث شئتم" أخرجه ابن ماجة.

الميم: ميراث وهو الحق المتبقي للوارث بعد استيفاء الحقوق السابقة لمستحقها، أي إن الميراث هو خامس الحقوق المتعلقة بالتركة وهو موضوع الدراسة.

المحاضرة الرابعة: مقومات الميراث (أركان الميراث وشروطه وأسبابه وموانعه).

نتعرض تحت هذا العنوان لأركان الميراث وشروطه وأسبابه وموانعه مقدمين لذلك التعريف بهذه المصطلحات:

الفرع الأول: التعريف بالمصطلحات:

أولاً: تعريف الركن:

1- الركن لغة: الجانب الأقوى من الشيء، وركن إليه كنصر ومنع ركونا: مال وسكن وهو ما يقوى به من ملك وخبر وغيره¹⁹. قال تعالى

(19) الفيروز آبادي؛ القاموس المحيط؛ دار الحديث القاهرة؛ (د ط) (د س)؛ ص 667.

حكاية عن سيدنا لوط عليه السلام: **(قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ)** [هود: 80]

2- الركن اصطلاحاً: ركن الشيء ما يتم به وهو داخل فيه²⁰. وهو ما لا تعقل حقيقة الشيء بدونه. أو نقول: هو جزء الماهية الذي لا يتحقق إلا به ، أو هو ما يكون به قوام الشيء ووجوده.

ثانياً: تعريف الشرط

1- الشرط لغة: العلامة، ومقدمة الشيء وما يعد له. ويجمع على شروط²¹.

2- الشرط اصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدم لذاته²².

3- الفرق بين الركن والشرط:

يجتمعان من حيث لزوم العدم لعدمهما، ويفترقان من حيث كون الركن داخل في الماهية، والشرط خارج عنها.

ثالثاً: تعريف السبب:

1- السبب لغة: إما الحبل وإما الطريق. (ما يتوصل به إلى الشيء). يقال تقطعت بهم الأسباب؛²³.

2- السبب اصطلاحاً: هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته. وذلك كالذكاة في حلية الحيوان المباح الأكل، أو هو عبارة عما يكون طريقاً للوصول به إلى حكم غير مؤثر فيه²⁴.

(20) محمد صديق المنشاوي؛ معجم التعريفات؛ باب الرء، ص 97.

(21) ابن منظور؛ لسان العرب (ج 25 ص 2235)

(22) قطب مصطفى سانوا ؛ معجم مصطلحات أصول الفقه ص 244

(23) مجمع اللغة العربية؛ المعجم الوسيط؛ دار الشروق الدولية، ط4، (1425 هـ / 2004 م)، ص 411.

رابعاً: تعريف المانع:

1- المانع لغة: الحاجز و الحائل.

2- المانع اصطلاحاً: ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته. أو هو ما يلزم من وجوده عدم وجود الحكم أو بطلان السبب.

الفرع الثاني: مقومات الميراث: نتناول فيها الأركان، الشروط، الأسباب، الموانع على النحو التالي:
أولاً: أركان الميراث وهي ثلاثة: المورث، والوارث، والشئ الموروث (التركة).

1- المورث بصيغة اسم الفاعل: وهو الميت حقيقة أو حكماً، وهو من فارقت روحه جسده، والميت حكماً المفقود الذي حكم القضاء بوفاته.

2- الوارث: وهو الحي بعد موت مورثه حقيقة أو حكماً ومعنى الحي حكماً (الجنين في بطن أمه).

3- الشئ الموروث وهو التركة: وهو كل ما يتركه الميت من المال سواء في ذلك المال العيني أو الحقوق التي للميت على غيره.

ثانياً: شروط الميراث: وهي ثلاثة:

1- التحقق من موت المورث حقيقة أو حكماً: فالحقيقي انعدام الحياة بعد وجودها؛ والحكمي كالمفقود إذا انقضت فيه مدة الانتظار وحكم القاضي بموته أو إلحاقه بالأموال تقديراً وذلك كالجنين الذي ينفصل عن أمه ميتاً بسبب جنائية عليها²⁵.

(24) محمد عميم الإحسان المجددي البركتي؛ التعريفات الفقهية؛ دار الكتب العلمية؛ ط1، (1424 هـ / 2003 م)، بيروت، ص 110 .

(25) نبيل كمال الدين طاحون، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية مكتبة الخدمات الحديثة (1404هـ-1984) ص 31

2- التحقق من حياة الوارث حقيقة أو حكما: بمعنى استمرار حياة الوارث بعد موت المورث ولو لحظة حقيقة أو حكما كالحمل بشرط أن ينفصل حيا حياة مستقرة²⁶.

3- العلم بالجهة المقتضية للميراث.
يقول الناظم:

شروطه ثلاثة أيضا أتت *** موت لموروث موانع خلت

ثالثها وجود وارث لدى *** وفاة موروث و لو حملا بدا²⁷

ثالثا: أسباب الميراث: وهي أيضا ثلاثة مجموعة في الرمز "نون: (النون الأولى:نسب، الواو: ولاء، النون الثانية: نكاح)

1- النسب (القرباة النسبية): وأصلها الولادة كانت قريبة أو بعيدة. قال تعالى: "وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض.."

2- الولاء (قرباة سببية): وهو نعمة المعتق على عبده بالمعتق²⁸. عسوية سببية سببها نعمة العتق قال صلى الله عليه وسلم: "الولاء لحممة كلحممة النسب لا يباع ولا يوهب"، ويسمى المعتق باسم الفاعل المولى الأعلى، والمعتق باسم المفعول المولى الأدنى.

3- النكاح (القرباة الزوجية أو عقد المصاهرة): ويقصد به عقد الزوجية الصحيح، أي ما بنى على عقد صحيح شرعا، ولو مختلفا في صحته لا متقفا على فساد²⁹. وسواء في ذلك دخل بها أو لم يدخل بها، وفي حكم الزوجة من حيث الميراث: المطلقة طلاقا رجعيا إذا توفيت هي أو زوجها في فترة العدة، فإن أحدهما يرث الآخر بخلاف المطلقة طلاقا بائنا فإنها لا ترث زوجها المطلق ولا يرثها.

(26) علاء الدين جابر خليفة زغلول؛ الفرائض الميسر و معه متن الرحبية؛ دار العلم؛ (د ط)؛ (دس)؛ ص 09؛ / محمد العيد الخضراوي؛ / الرائد في الفرائض ص 14 .

(27) محمد باي بلعالم؛ الدرّة السنية، ص 03

(28) أحمد بن عمر بن سالم بازمول؛ قواعد وضوابط في فقه الفرائض والمواريث؛ دار الفرقان؛ ط1، (1431 هـ/2010م)، القاهرة، ص 11.

(29) عبد السلام السميح؛ تحفة الإنجاب في تسهيل علم الفرائض و مسائله الصعاب؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ المغرب، ط1، (1413 هـ / 1993 م)، المغرب، ص: 15.

وجمعها الناظم بقوله:

أسبابه ثلاثة قد تحسب *** وهي نكاح وولاء نسب³⁰.

رابعاً: موانع الميراث³¹: وهي سبعة مجموعة في كلمة (عش لك رزق)

1- العين: عدم الاستهلال وهو رفع الصوت عند الولادة لكونه دليلاً على الحياة يقول عليه الصلاة والسلام: "إذا استهل الصبي صار خا ورث وورث وصلي عليه". وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي قال: "إذا استهل المولود ورث"³².

2- الشكين: الشك في السابق منهما، كأن يوجد الوارث والمورث ميتين في حادث سير ولم يعلم من مات الأول.

3- اللام: اللعان والشهادات مؤكدة من زوجين، مقرونة برمي الزوج زوجته بالزنا أو نفي حملها منه لقوله تعالى: "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع...". والولد المنفي باللعان لا يرث من الزوج الملعان، كما أن هذا الأخير لا يرث من الولد المنفي باللعان، ولكن يرث أمه الملعنة، وينسب إليها، ولا يعتبر ولد زنا، وتوأما الملعنة إخوان شقيقان يتوارثان على هذا الأساس³³؛ عن ابن عمر رضي الله عنه أن رجلاً

(30) محمد باي بلعالم؛ الدرّة السنية، (منظومة في علم الفرائض)؛ أدرار، ص 03.

31- قال خليل: "ولا يرث ملعن وملاعنة وتوأماها شقيقان ولا رقيق ولسيد المعتق بفضه جميع إرثه 1 ولا يورث إلا المكاتب ولا قاتل عمداً عدواناً وإن أتى بشبهة كخطيء من الدية ولا مخالف في دين كمنسلم مع مرتد أو غيره وكيهودي مع نصراني وسواهما ملة وحكم بين الكفار بحكم المسلم إن لم ياب بعض إلا أن يسلم بعض فكذلك إن لم يكونوا كتابيين وإلا فيحكمهم ولا من جهل تأخر موته". مختصر خليل، مصدر سابق: ص: 714-715.

(32) أخرجه سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني؛ في سننه؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد؛ دار الفكر؛ كتاب الفرائض، باب في المولود يستهل ثم يموت، رقم: 2920، (ج 2 / 142).

(33) شمس الدين أبو عبد الله؛ محمد بن محمد بن عبد الرحمان الطرابلسي المغربي؛ مواهب الجليل شرح مختصر خليل؛ تحقيق: زكريا عميرات؛ دار عالم الكتب، ط5، (1423 هـ / 2003 م)، (ج 5 / 468). وينظر مختصر خليل في قوله، وتوأماها (أي الملعنة) شقيقان"، بخلاف الزانية فتوأماها إخوة لأم.

لا عن امرأته في زمن النبي p وانتفى من ولدها ففرق النبي بينهما وألحق الولد بالمرأة³⁴.

4- الكاف: الكفر سواء في ذلك الكفر أصالة أو بسبب الردة بعد الإسلام، فإنه يمنع الميراث، فلا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر، لما جاء في الحديث: "لا توارث بين ملتين". وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه أن النبي p قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم»³⁵

5- الرء: الرق و العبودية والعبد يسمى رقيقاً، فالحر لا يرث قريبه العبد، والعبد لا يرث قريبه الحر، لأن العبد وماله لسيده³⁶

6- الزاي: الزنا وولد الزنا لا يرث الرجل الذي تخلق من مائه (الزاني)، لأنه ماء فاسد شرعاً، عن عمرو بن شعيب والعمل على هذا عند أهل العلم: "أن ولد الزنا لا يرث من أبيه"³⁷، في حين يرث ولد الزنا أمه وترثه، وتوأم الزانية أخوان لأم.

7- القاف: القتل والقتل نوعان العمد والخطأ وتفصيله:

أ- القاتل العمد: لا يرث من مال ولا دية فعن أبي هريرة عن النبي قال: «القاتل لا يرث»³⁸، ولقاعدة: من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، وحكمة ذلك أن لا يتعجل الورثة موت مورثهم.

ب- قاتل الخطأ: يرث من المال دون الدية.

وهذه الموانع جمعها الناظم في قوله:

ثم الموانع أتت مسطورة * وسبعة عندهم محصورة**

(34) رواه البخاري في صحيحه؛ كتاب الفرائض؛ باب ميراث الملاعن، رقم: 6376، (ج 5 / 2400)

(35) سبق تخريجه، ص

(36) أبو محمد الحسن بن مسعود؛ التنزيل في تفسير القرآن؛ تحقيق سليمان مسلم الحرش؛ دار طيبة؛ ط4؛ (1417 هـ / 1997 م) (ج 2 / 173).

(37) رواه محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي في سننه؛ تحقيق أحمد محمد شاكر؛ دار إحياء التراث؛ كتاب الفرائض؛ باب ميراث ولد الزنا؛ رقم: 2113، (ج 4 / 428).

(38) رواه الترمذي في سننه؛ كتاب الفرائض؛ باب ميراث القاتل رقم 2109، (ج 4 / 425).

عش لك رزق رمزها فالعين*** لعدم الاستهلال ثم الشين
للمشك في السابق ثم اللام أتي *** للعن والكاف لكفر يا فتى
والراء للرق والزاي للزنا *** والقاف للقتل حمانا ربنا³⁹

المحاضرة الخامسة: ميراث أصحاب الفروض وشروط استحقاقهم لها

قبل التعرض لتقسيم الورثة إلى أصحاب فروض وإلى
عصبة يلزم الوقوف على الوارثين من الرجال والنساء ،
نذكرهم تباعا فيما يلي:

الفرع الأول: الوارثون من الرجال والوارثات من النساء
أولاً: الوارثون من الرجال: وعدتهم عشرة (10) إجمالاً
 وخمسة عشر (15) تفصيلاً.

● تفصيلاً: الابن وابن الابن والأب والجد وإن علا، و
الأخ الشقيق، والأخ لأم، والأخ لأب، وابن الأخ الشقيق،
وابن الأخ الأب، والعم الشقيق، والعم لأب، وابن العم
الشقيق، ابن عم لأب، والزوج، ومولى النعمة (المعتق).

ثانياً: الوارثات من النساء: 7 إجمالاً و 10 تفصيلاً

● تفصيلاً: البنت وبنت الابن والأم والجددة (التي لأم
والجددة التي لأب) والأخت الشقيقة الأخت لأب والأخت لأم
والزوجة ومولاة النعمة (المعتقة).

الإرث بالفرض والتعصيب:

(39) محمد باي بلعالم، مصدر سابق ص06.

بنت أو بنت الابن في وجود البنت المنفردة	بنتان الابن فأكثر	الأخت الشقيقة
الجد لأب	الأختان لأب فأكثر	الأخت لأب
الأب: 1/6 في حالة الفرع الوارث المذكر. +1/6 الباقي تعصيبا في حالة الفرع الوارث مؤنث		بنت الابن وإن نزل أبوها
الجددة لأم أو الجددة لأب		

توريث أصحاب الفروض تفصيلا:

1. ميراث الزوجين: وهما من أصحاب القرابة السببية، بمعنى: أن إرثهما جاء عن طريق سبب، وهو عقد الزواج، ولا ميراث بين الزوجين إلا بتحقق شرطين هما⁴⁰:

أ. أن يكون عقد الزواج بينهما صحيحا، ويخرج بهذا القيد العقد الفاسد، فلا يكون سببا في التوارث.

ب. أن تكون الزوجية قائمة بينهما عند الوفاة حقيقة أو حكما، ومعنى قيامها حكما في حالة الطلاق الرجعي ما لم تنقض العدة، لأن المطلقة رجعيًا حكمها حكم الزوجة بخلاف الطلاق البائن فإنه يمنع الميراث ولو توفي أحدهما في العدة.

• ميراث الزوج: للزوج في الميراث حالتان: حالة يرث فيها النصف والأخرى الربع.

1. حالة النصف: في حالة عدم وجود الفرع الوارث: "وَأَنْتُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ". [النساء: 12].

مثاله:

2		
1	1/2	زوج
1	با، ع	ابن أخ ش

2. حالة الربع: في وجود الفرع الوارث: "فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ" [النساء: 12].

مثاله:

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

40 - د نصيرة دهينة: علم الفرائض والمواريث فقها وعملا وفق قانون الأسرة الجزائري المعدل، دار الوعي، روية الجزائر، [ط: 01-1436هـ-2015م]، ص: 133.

• ميراث الزوجة: للزوجة في الميراث حالتان، حالة تراث فيها الربع والثانية الثمن.

1. حالة الربع: في عدم وجود الفرع الوارث: " وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ". [النساء: 12].

مثاله:

4		
2	1/2	أخت ش
1	1/4	زوجة
1	با، ع	عم

2. حالة الثمن: إن كان للزوج ولد منها أو من غيرها: " فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ". [النساء: 12].

مثاله:

8		
1	1/8	زوجة
7	با، ع	ابن ابن

ملاحظة:

- الزوجة تعددت أو انفردت فلها من الحكم ما سبق ذكره.

- الزوجان لا يشملهما حجب الحرمان مطلقاً⁴¹.

2. ميراث الأبوين:

• ميراث الأب: وله ثلاثة أحوال:

1- إذا وجد مع الأب فرع وارث مذكر كان له في هذه الحالة السدس: " وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ". [النساء: 11].

مثاله:

6		
1	1/6	أب
5	با، ع	ابن ابن

41 - كما لا يشمل حجب الحرمان الأبوين-الأب والأم-، ولا الولدين المباشرين-الابن والبنت، أما ما عدا هؤلاء من الورثة فإنهم قد يحجبون حجب حرمان.

2- التعصيب فقط:

وذلك في عدم وجود الفرع الوارث مطلقا : "فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فلأمه الثلث" [النساء: 11] ، فذكر ميراث الأم تقديرا وسكت عن ميراث الأب فيفهم منه أن له الباقي تعصيبا.

مثاله:

4		
1	1/4	زوجة
3	با، ع	اب

3- الفرض والتعصيب معا:

يأخذ الأب السدس فرضا ثم البقية تعصيبا بعد أهل السهام وذلك في وجود الفرع الوارث المؤنث. إذ يتمثل فيه الحديث الذي رواه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر»⁴².

مثاله:

8		
1	1/8	بنت
7	6/1 + با.ع	أب

• ميراث الأم: ولها ثلاثة أحوال:

1- الثلث: وذلك بشرطين:

42 - محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة ، [ط:01-1422هـ]. ج:08/ص:150. كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، [ج:03/ص:1233]. كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر.

أ. عدم الفرع الوارث، لقوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ" [النساء: 11].

ب. وعدم وجود عدد من الإخوة، لقوله تعالى: "فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ" [النساء: 11].

مثاله:

3		
1	1/3	أم
///	محجوب	عم
2	با.ع	أب

2- السدس فرضا:

وذلك في حال اختلال أحد الشرطين السابقين بأن وجد للميت فرع وارث أو عدد من الإخوة (اثنان ما كانوا فصاعدا)، أي كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلطين.

مثال

الحجب

بالفرع

الوارث:

6		
1	1/6	أم
1	1/6	أب
4	با، ع	ابن ابن

مثال

الحجب

بالإخوة:

6		
1	1/6	أم
5	با، ع	أب
//	م	3 إخوة ش

الإخوة هنا يحجبون بالأب وفي نفس الوقت يحجبون الأم، ولهذا قال بعضهم:

"ولهم في الحجب أمر عجب * لأنهم قد حُجِبوا وحَجَبوا"

3- ثلث الباقي:

وذلك في مسألة الغراوين ولها صورتان:

الصورة الأولى:

6		
3	1/2	زوج
1	1/3 الباقي	أم
2	ب.ع	أب

الصورة الثانية:

12		
3	1/4	زوجة
3	1/3 الباقي	أم
6	ب.ع	أب

ملاحظة:

1- تسمى المسألتان بالغراوين والعمريتين، والغريمتين، والغريبتين، سميت بالغراوين لكون الأم غرت في المسألتين، أو لوضوحهما في باب الميراث وضوح الغرة في جبين الفرس، وأما العمريتين فلأن سيدنا عمر رضي الله عنه هو أول من فصل فيها بما سبق ذكره. أما الغريبتان فلغرابتهما في باب الميراث، وأما الغريمتان فلأن كلا من الزوجين كالغريم صاحب الدين، والأبوان بعدهما كالوارث لما فضل عن الدين⁴³.

2- الأبوان لا يحديان حجب حرمان، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الستة الذين لا يحجبون.

• ميراث البنت الصلبية وبنت الابن:
أولا- البنت:

⁴³ - د نصيرة دهينة: مرجع سابق، ص: 142-143.

ولها النصف في حالة الانفراد، والثلاثان في حالة التعدد،
العصبة بالغير في وجود أخ لها (الابن) في نفس الدرجة.

تفصيل ميراث البنت الصلبية:

1. النصف فرضاً:

وذلك في حالة انفرادها بحيث لم يكن معها ابن ولا بنت في
درجتها. "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ.... وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً
فَلَهَا النِّصْفُ" [النساء: 11].

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

2. الثلثان فرضاً:

وذلك في حالة تعدد البنات بأن كن اثنتين فصاعداً، بشرط
عدم وجود الابن المعصب. وقد حكم الرسول صلى الله عليه
وسلم بإعطاء اثنتين الثلثين. "فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ
فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ" [النساء: 11]. [النساء: 11].

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

3. التعصب بالغير

فترث مع الابن في درجتها على قاعدة: "للذكر مثل حظ
الأنثيين". لقوله تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ" [النساء: 11].

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

ملاحظة:

البنات إحدى الورثة الستة الذين لا يحجبون حجب حرمان، وقد سلف ذكرهم.

ثانيا- ميراث بنت الابن:

ولها في الميراث خمس حالات وهي: النصف في حالة الأفراد، الثلثان في التعدد، التعصيب مع أخيها أو ابن عمها في درجتها أو أنزل منها درجة والحال أنها احتاجت إليه، السدس تكملة للثلاثين مع البنت المنفردة، الحجب.

تفصيل ميراث بنت الابن:

1/ النصف فرضا:

وذلك إذا انفردت ولم يوجد معها من يحجبها أو يعصبها. لأنها تنتزل منزلة البنت في عدمها، قال ابن أبي زيد في رسالته: "وابنة البنت كالبنات إذالم تكن بنت"⁴⁴.

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

2/ الثلثان فرضا:

للاثنتين فصاعدا بشرط عدم وجود العاصب ولا الحاجب.

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

3/ السدس فرضا:

44 - من متون الفقه المالكي، دار الإمام مالك، [ط: 02-1433هـ-2012م]، ص: 170.

بنت الابن الواحدة فأكثر إذا كان للميت بنت صابية واحدة أو بنت الابن الأعلى درجة بشرط عدم وجود الابن الأعلى ولا ابن الابن المعصب والدليل ما أخرجه البخاري عن هذيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال: للابنة النصف وللأخت النصف . وآت ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال: قد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم: للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت.

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

3/ التعصيب:

تصير عصابة بالغير مع أخيها أو ابن عمها المساوي لها في الدرجة وكذا إذا كان أنزل منها درجة بشرط احتياجها لهذا الأخير بأن تكون محجوبة لولا وجوده، ويسمى هو في هذه الحالة بالابن المبارك.

4		
2	1/2	بنت
1	1/4	زوج
1	با، ع	عم

5/ الحجب:

تحجب بنت الابن حجب حرمان بأشخاص هم كالتالي:

- الابن وابن الابن الأعلى منها درجة
- البنات الصالبيتان وذلك لاستغراق من علا للثلاثين بسبب التعدد. (إلا إذا كان معها أو أسفل منها ابن ابن فيعصبها)،

ج- بنتا الابن الأعلى درجة فأكثر لاستغراقهن الثلثين، وكذا (بنت وبنت ابن أعلى درجة لاستغراق الثلثين).
د- بنتا ابن فأكثر أعلى درجة لنفس السبب.

ميراث الأخوات

الأخوات في الميراث ثلاثة، وهن: الأخوات الشقيقات، والأخوات لأب، والأخوات لأم، وتفصيل ميراثهن على النحو التالي:

1- ميراث الأخت الشقيقة:

الأخت الشقيقة، كل امرأة لأبوي الهالك عليها ولادة، أو نقول هي من اجتمعت مع الهالك في صلب ورحم معا، وسميت شقيقة لأنها شقت مع الهالك صلبا ورحما، ويسمى الإخوة الأشقاء بأبناء الأعيان.

والأخت الشقيقة لها في الميراث خمس حالات:

أ- النصف: للواحدة المنفردة، بشرط عدم العاصب والحاجب، بدليل قوله تعالى: "يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأً هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ" [النساء: 176]

2		
1	1/2	أخت ش
1	1/2	زوج
0	با، ع	عم
عاصب لم يبق له شيء		

ب- الثلثان: للثنتين فصاعدا بشرط عدم العاصب والحاجب، قال تعالى: "فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" [النساء: 176]

8	2/3	2 أخت ش
3	1/4	زوجة
1	با، ع	عم

ج- التعصيب بالغير: بأخيها الشقيق، لقوله تعالى: "وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" [النساء: 176].

3		
1	ع	أخت ش
2		أخ ش
//	م	عم

د- التعصيب مع الغير: مع البنت أو بنت الابن، لما روي عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي مُوسَى، وَسَلَّمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ فَسَأَلَهُمَا عَنِ الْإِبْنَةِ وَابْنَةِ الْإِبْنِ وَأُخْتِ لِأَبٍ وَأُمِّ؟ فَقَالَا: لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ مَا بَقِيَ، وَقَالَا لَهُ: انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ فَإِنَّهُ سَيَتَابِعُنَا، فَآتَى عَبْدُ اللَّهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ وَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَدْ ضَلَلْتُمْ إِذَا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، وَلَكِنِّي أَقْضِي فِيهِمَا كَمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْأُخْتِ مَا بَقِيَ» 45، فالأخت هنا عصبه مع جنس البنات.

قال بعضهم:

والأخوات قد يصرن عصبات... إن كان للमित بنت أو بنات

2

45 - محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، [ط: 02- 1395 هـ - 1975 م]، أبواب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في ميراث ابنة الابن مع ابنة الصُّلب، الحديث: 2093، ج: 4/ص: 415. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُرْوَانَ الْكُوفِيُّ وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ.

1	1/2	بنت
1	با، ع	أخت
//	م	عم

ه-الحجب: تحجب الأخت الشقيقة حجب حرمان بالفرع الوارث الذكر وبالأب، والدليل: "يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وِلْدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وِلْدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا التُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" [النساء: / (176)]، والآية هاته وردت في حق الإخوة والأخوات الأشقاء والذين لأب⁴⁶، ووجه الدلالة منها أن الكلاله معناها الورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد، وقد جاء أن سيدنا جابرا قال: " يا رسول الله إنما يرثني كلاله"⁴⁷ ، وكان أبوه قتل يوم أحد وليس له أبناء ولا بنات، وله أخوات فقط⁴⁸.

فجهة البنوة من ابن وابنه وإن نزل مع جهة الأبوة يحجبان جنس الأخوة بعلة تقديم جهة الأبوة والبنوة على جهة الأخوة، وكذلك لأنها تدلي بالأب وكل من أدلى بواسطة فتلك الوساطة تحجبه. قال في الرحبية:

**وتسقط الإخوة بالبنينا...وبالأب الأدنى كما روينا
وببني البنين كيف كانوا... سيان فيه الجمع والوحدان⁴⁹**

6

46 - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، [ط: 02/ 1384 هـ - 1964 م]، ج: 28/6.

47 - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي، وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنِ الْمِيرَاثُ؟ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، مُصَدَّرٌ سَابِقٌ، الْحَدِيثُ: 194. (ج: 1/50). كتاب الوضوء، بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ الْكَلَالَةِ، الْحَدِيثُ 1616، (ج: 03/ص: 1235).

48 - ينظر ، الحبيب بن طاهر، القه المالكي وأدلته، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، [ط: 02-2005م] (ج: 04/ ص: 309-310).

49 - أبو عبد الله محمد بن علي الرحبي ، الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني، اعتنى به محمد مرابي، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت لبنان، [ط: 1-1429هـ، 2008م]، ص: 65.

1	1/6	أم
5	با، ع	أب
//	م	أخت ش

2- ميراث الأخت لأب،

وهي كل امرأة لأب الهالك عليها ولادة، وبتعبير آخر: هي من اجتمعت مع الهالك في صلب فقط. ويسمى الإخوة لأب بأبناء العلات، فالأب واحد والأمهات شتى.

والأخت لأب لها في الميراث ست حالات، وهي النصف، والثلاثان، والسدس تكملة الثلثين، والتعصيب بالغير، والتعصيب مع الغير، والحجب، وهي تقوم مقام الأخت في عدمها مع بعض المستثنيات.

ميراث الأخت لأب تفصيلاً:

1/ النصف: للواحدة المنفردة كما سبق في حكم الأخت الشقيقة

2/ الثلاثان: للثنتين فصاعداً كذلك.

3/ السدس تكملة الثلثين: مع الأخت الشقيقة الواحدة المنفردة، وعدم وجود الأصل الذكر الوارث، وكذا عدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود الشقيق الذكر، وعدم التعصيب، وسواء في ذلك انفردت الأخت لأب أم تعددت.

6		
3	1/2	أخت ش
1	1/6	أخت لأب
2	م	عم

4/ التعصيب: بالأخ لأب، بشرط أن يكون في درجتها، ولا تنزل لابن أخيها في العسوبة وإن احتاجت إليه لقاعدة:

وليس ابن الأخ بالمعصب *** من معه أو فوقه في النسب

3		
1	با، ع	أخت لأب
2		أخ لأب
///	م	عم

3		
2	2/3	أخت ش
///	م	أخت لأب
1	با، ع	ابن أخ لأب

5/ التعصيب مع الغير: مع البنات أو بنات الابن.

3		
2	2/3	2 بنت
1	با، ع	أخت لأب
//	م	ابن أخ لأب

6/ الحجب: ويحجبها عن الميراث: الابن، وابن الابن وإن نزل، والأب، والأختان الشقيقتان لاستغراق الثلثين بسبب التعدد، والأخت الشقيقة سواء انفردت أو تعددت إذا صارت عصابة مع الغير.

2		
1	1/2	أخت ش
///	م	أخت لأب
1	1/2	بنت

مسألة الأخ المشؤوم والأخ المبارك:

1/ مسألة الأخ المشؤوم:

أن يكون للأخت لأب فرضها السدس مع الأخت الشقيقة المنفردة ولكن يوجد لها أخ لأب فيعصبها ولا يبقى شيء من التركة للعاصب، وكذلك بنت الابن في استحقاقها السدس تمام الثلثين مع البنت المنفردة، فيكون معها ابن عاصب تصير معه عصابة بالغير ولا يبقى شيء بعد أهل الفروض.

2		
1	1/2	أخت ش
1	1/2	زوج
00	با، ع	أخت لأب

عاصب لم يبقى له شيء		أخ لأب
------------------------	--	--------

في هذه المسألة صارت الخت لأب عاصبة بالغير -الأخ لأب-، ولكن لم يبق لهما شيء، ولولا أخوها لأب لأخذت السدس ويعال لها حينئذ. فسمي الأخ في هذه الحالة مشؤوماً.

3- مسألة الأخ المبارك:

سمي بذلك لأن الأخت لأب كانت محجوبة ، وبسببه صارت عسبة بالغير، وورثت معه للذكر مثل حظ الأنثيين.

12	2		
التصحيح			
6	1	2/3	2أخت ش
2			أخت لأب
4	1	با، ع	أخ لأب

4- ميراث الإخوة لأم:

والإخوة لأم هم من لأم الميت عليهم ولادة دون الأب، أو نقول هم من اجتمع مع الهالك في رحم فقط، ويسمى الإوة لأم بأبناء الأخياف، أي أخلاط الرجال، فالأم واحدة والآباء شتى. ولهم ثلاث حالات في الميراث: (السدس، الثلث، الحجب).

ميراث الإخوة لأم تفصيلاً

1/ السدس فرضاً: وذلك في حالة الانفراد سواء في ذلك الذكر أو الأنثى بشرط عدم وجود الحاجب. قال تعالى: " وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ " : [النساء: 12].

12		
5	ب.ع	أخ ش
2	1/6	أم
3	1/4	زوجة
2	1/6	أخت لأم

2/ الثلث فرضاً: بشرط التعدد وعدم الحاجب، سواء كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط أو ذكورا وإناثا ، وفي كل الأحوال

هم شركاء في الثلث يرثونه ابينهم بالسوية ذكرهم وأنثاهم، قال تعالى: " فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ " [النساء: 12]. ووجه الاستدلال على التسوية بينهم في الثلث أن الآية أوردت لفظ الشركة بدون قيد، وهي متى أطلقت اقتضت المساواة.

12		
3	ب.ع	أخ لأب
2	1/6	أم
3	1/4	زوج
4	1/3	2 إخوة لأم

3/ الحجب: يحجب الإخوة لأم عن الميراث ستة أشخاص: الأصول الذكور - أي الأب والجد لأب وإن علا-، والفروع مطلقا - أي الابن ةابنه وإن نزل، والبنات وبنات الابن وإن نزل أبوهما-. فمجموع من يحجب الإخوة لأم حجب حرمان ستة أشخاص. والدليل آية الكلاله وقد فسرت الكلاله بانقطاع الأصول والفروع. قال بعضهم:

ويسألونك عن الكلاله... هي انقطاع لنسل لا محالة
لا والد كان ولا مولود... انقطع الآباء والجدود

:

12		
7	ب.ع	ابن
2	1/6	أم
3	1/4	زوج
///	محجوب	2 إخوة لأم

ويسألونك عن الكلاله** هي انقطاع النسل لا محالة

لا والد كان ولا مولود** انقطع الآباء والجدود

5- خصوصيات الإخوة لأم:

- ذكورهم لا يفضلون على إناثهم، وبهذا خالفوا القاعدة:
"للذكر مثل حظ الأنثيين".

- أنهم يدلون بالأم ويرثون معها، وبهذا خالفوا قاعدة:
"من أدلى بواسطة فتلك بواسطة تحجبه".

- أنهم يجلبون من أدلوا به (حجبوا الواسطة) حجب نقصان وهو هنا الأم، بحيث أنزلوها من الثلث إلى السدس.
- ذكرهم لا يعصب أثناهم فالكل أصحاب فرض.
- ذكرهم أدلى بأنثى ومع ذلك فهو يرث (من أدلى بأنثى فهو من نوي الأرحام، لأن لهم فرض معلوم في كتاب الله)⁵⁰.

6- ميراث الجدة الصحيحة⁵¹:

والجدة كل أصل مؤنث لا يفصل بينه وبين الميت جد رحمي، مثل أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها، ويقابل الجدة الصحيحة الجدة الفاسدة (الرحمية) وهي كل أصل مؤنث يفصل بينها وبين الميت جد رحمي مثل أم أب الأم، وأم أم أب الأم، وأم أم أب الأب.

أما الجدة الفاسدة فهي من نوي الأرحام، ولا يرث من نوي الأرحام إلا من له سهم معلوم في كتاب الله تعالى حاشا الأخ لأم.

ضابط الجدة التي ترث: "هي كل جدة أدلت بمحض الإناث فقط أو بمحض الذكور أو بمحض الإناث إلى الذكور"⁵².

• **حالات ميراث الجدة الصحيحة:** لها في الميراث حالتان وهما السدس فرضاً، والحجب حالات الجدة تفصيلاً:

1/ السدس فرضاً: سواء كانت منفردة أولاً، كانت من جهة الأم كأم الأم، أو من جهة الأب كأم الأب، أو كانت من الجهتين كأم الأم وأم الأب ودليل توريث الجدة الصحيحة حديث قبيصة بن ذؤيب: "جاءت الجدة لأبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجعي

50 - نصيرة دهيئة، مرجع سابق، ص: 161- 162.

51 - الجدة : كل من لها على أمك أو أبيك ولادة.

52- معنى الضابط اصطلاحاً: أمر كَلِّي يختص بباب واحد، ويقصد به نظم صور متشابهة.

حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس، وهذا في حق الجدة لأم. وجاءت الجدة لأب إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه تسأله ميراثها وكان القضاء الذي قضى به (ما أنا بزائد في الفرائض ولكن هو ذلك السدس)⁵³.

مثاله:

6		
3	1/2	زوج
1	1/6	جدة
2	ب.ع	إخوة لأب

2/ الحجب: "تحجبها الأم مطلقا والأب يحجب الجدة من قبله والقربى من جهة الأم تحجب البعدى من جهة الأب"⁵⁴.

53 - جاء في موطأ الإمام مالك رحمه الله: بسنده عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: "جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرجعي حتى أسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر السدس، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئا، ولكن ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها". موطأ الإمام مالك، تح: بشار عواد معروف - محمود خليل، مؤسسة الرسالة، سنة النشر: 1412 هـ، (ج2/ص:530).

54- ملاحظة: أما القربى من جهة الأب فإنها لا تحجب البعدى من جهة الأم لأن هذه الأخيرة أصل ورد من النص والفرع لا يحجب الأصل. ينظر خليل بن إسحاق، مصدر سابق: ص:708.

أ. حجب الجدة بواسطة الأم: بمعنى أن الأم تحجب الجدة لأم والجدة لأب، أما الجدة لأم فلأنها تدلي بالأم ، والقاعدة تقول : "إن كل من أدلى بواسطة فتلك الواسطة تحجبه"، وأما الجدة لأب فإنها مقيسة على الجدة لأم فتحجبها الأم من باب أولى لأن الذي حجب الأصل يحجب الفرع من باب أولى.

ب. الأب يحجب الجدة من قبله أي الجدة لأب فقط لأنها تدلي به، أما الجدة لأم فلا يحجبها لأنها لا تدلي به من جهة ومن جهة أخرى فقد جاء النص بميراثها.

ج. القربى من جهة الأم تحجب البعدى من جهة الأب لأن: الجدة لأم في هذه الحالة أقرب درجة وفيها النص، بخلاف القربى من جهة الأب فإنها لا تحجب البعدى من جهة الأم لأنها فرع عنها والفرع لا يحجب الأصل.

المحاضرة السادسة: ميراث أصحاب العصابات وشروط استحقاقهم

التعصيب:

معنى لغة: وهو الإحاطة بالشيء ومنه العصابة والعصبة
معنى التعصيب اصطلاحاً: الإرث بغير تقدير ، والمعصب أو العاصب، هو كل من يرث جميع المال في الانفراد أو ما بقي بعد أخذ أهل الفروض فروضهم⁵⁵، قال صلى الله عليه

55 - قال الشيخ خليل رحمه الله: "ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد الفرض". مصدر سابق، ص: 709.

وسلم: "أحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر"⁵⁶، والأحقية تكون بالجهة أو بالقرب وبعدها القوة.

أقسام العصبية: تنقسم إلى قسمين سببية ونسبية، ونقدم الكلام على السببية باختصارها

1- **السببية:** وهي عصبية سببها العتق، ويعبر عنها بالولاء، وهذا النوع من العصبية فيه الذكور والإناث كما رأينا سابقا، قال أحدهم:

وليس في النساء طرا عصبية* إلا التي منت بعنق الرقبة**

2- **النسبية:** سببها القرابة النسبية (الولادة)، وهي ثلاثة أقسام: عصبية بالنفس، عصبية بالغير، وعصبية مع الغير.

أ) **العصبية بالنفس:** كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى (الابن، الأخ، الأب)، والتقديم في هذا النوع من العصبية، بالجهة أولا ثم بدرجة بالقرب ثانيا ثم بالقوة ثالثا فالشقيق أولى من الذي لأب، لأنه أقوى منه ولأنه بواسطتين والذي لأب أدلى بواسطة فقط⁵⁷.

قال الجعبري:

وبالجهة التقديم ثم بقربه ... وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا⁵⁸.

* **كيفية تورث العصبية بالنفس:** إذا انفرد حاز جميع المال وإذا كان معه أصحاب فروض تأخر عنهم في الميراث، فأخذ ما بقي بعدهم العاصب بالنفس إذا فضل شيء فإن لم يفضل شيء سقط ويقال في حقه عاصب لم يبق له شيء. مثاله: .

56 - سبق تخريجه.

57 - وهذا القسم من العصبية بالنفس هو عصبية نسبية وكلهم ذكور أدلوا للميت مباشرة أو بواسطة الذكور. وهناك نوع ثان من العصبية بالنفس وهي العصبية السببية ونقصد بها العتق (الولاء) ويدخل في الذكور والإناث (المعتق والمعتقة). وليس في العصبية بالنفس أنثى سوى المعتقة، قال صاحب الرحيبة:

وليس في النساء طرا عصبية... إلا التي منت بعنق الرقبة

58 - ينظر الدرير، ويقول بعد نقله لبيت الجعبري: "فَجِهَةٌ الْبُؤُورَةُ تُقَدَّمُ عَلَى جِهَةِ الْأُبُورَةِ، وَجِهَةُ الْأُبُورَةُ تُقَدَّمُ عَلَى جِهَةِ الْجُدُودَةِ وَالْأَخُورَةُ تَمَّ بَنُو الْأَخُورَةِ تَمَّ الْعُمُومَةُ تَمَّ بَنُو الْعُمُومَةِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَقْرَبُ فَالتَّقْدِيمُ بِالْقُوَّةِ بِأَنْ يُقَدَّمَ الشَّقِيقُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ عَلَى غَيْرِ الشَّقِيقِ". الشرح الكبير على مختصر خليل، ومعه حاشية الدسوقي، [دط، دس]، (ج: 04/ص: 467).

5		
05	1/2	05 أبناء
//	م	أخت شقيقة
//	م	عم

4		
2	1/2	زوج
2	1/2	أخت شقيقة
1	ع	عم

معيار التقديم في التعصيب بالنفس:

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "...فما بقي فلأولى رجل ذكر". ومنه نتدرج في أولويات التقديم للعصبات بالنظر في جهة القرابة، فإن اتحدت أعمالنا معيار القرب بتقديم الأقرب على غيره، فإن اتحد فالقوة بحيث يقدم الشقيق على الذي لأب.

1/ تقديم الجهة: والجهات على هذا الترتيب:

(أ) البنوة،

(ب) الأبوة،

(ت) الجدوة والأخوة على تفصيل⁵⁹، مع تفضيل للجد في هذا الباب كونه من جهة الأصول، والإخوة من جهة الحواشي. وهذا في أول درجة، أما بقية الدرجات فالجد وإن علا مقدم على أبناء الأخ⁶⁰.

(ج) العمومة.

2/ قرب الدرجة: الابن يقدم على ابن الابن، الأخ يقدم على ابن الأخ و القريب على البعيد عموماً.

3/ قوة القرابة: فيقدم الشقيق على الذي لأب في جهتي الأخوة والعمومة.

1. 59 - على حسب ما يأتي في ميراث الجد والإخوة لاحقاً.

2. 60 - قال الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي: "وكل من فروع الأخوة يسقط بكل منالأجداد"، المختصر الأول من كتابه مختصران في الفرائض، تح: محمد شلايب شريف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، [ط:010-1433هـ- 2012م]، ص:74.

(ب) العصبية بالغير: كل أنثى تترث النصف إذا انفردت والثلاثين في التعدد إذا اجتمعت مع أخيها في درجتها أو كان أنزل منها درجة واحتاجت إليه في حق بنت الابن إذا حجبت لاستغراق البنين أو بنتي الابن الأعلى درجة للثلاثين.

كيفية توريث العصبية بالغير: نحسب المرأة برأس واحد، والذكر برأسين ليتحقق

قوله تعالى: "للذكر مثل حظ الأنثيين".

شروط تحقق العصبية بالغير:

1- أن تكون الأنثى صاحبة فرض وأن يكون معها من يعصبها.

2- أن يوجد مع الأنثى ذكر عاصب بالنفس متحد معها في الجهة والدرجة وقوة القرابة إلا ما يخص بنت الابن فإنها تنزل آنذاك لابن الابن الأنزل منها درجة إن احتاجت إليه.

ج. العصبية مع الغير: الأخت الشقيقة أو لأب إذا اجتمعت مع البنت أو بنت الابن، فتأخذ البنت أو بنت الابن فرضها على التفصيل المتقدم وتأخذ الأخت شقيقة كانت أو لأب الباقي تعصيباً. لما روي عن هُرَيْلِ بْنِ شَرْحِبِيلَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي مُوسَى، وَسَأَلَمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ فَسَأَلَهُمَا عَنِ الْإِبْنَةِ وَابْنَةِ الْإِبْنِ وَأَخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ؟ فَقَالَا: لِلْإِبْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ مَا بَقِيَ، وَقَالَا لَهُ: انْطَلِقْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ فَإِنَّهُ سَيَتَابِعُنَا، فَآتَى عَبْدَ اللَّهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ وَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَا: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، وَلَكِنِّي أَقْضِي فِيهِمَا كَمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْإِبْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْأَخْتِ مَا بَقِيَ» 61،

المحاضرة السابعة: ميراث الجد

• ميراث الجد الصحيح 62:

61 - مسبق تخريجه.

62 - الصحيح قيد يحترز به عن الجد الفاسد، وهو كل أصل تخلل بينه وبين الميت أنثى، وهذا الأخير يعبر عنه بالجد الرحمي أيضاً، ولا يرث من ذوي الأرحام إلا من له سهم معلوم في كتاب الله

الجد هو كل من كان له على أب الميت ولادة مباشرة، أو لا. وهو أب أبي الميت، أو أبوه وإن علا.

• أحوال الجد في الميراث

1. في حالة عدم وجود إخوة أشقاء أو لأب: وقد أجمع العلماء أن الجد في هذه الحالة يقوم مقام الأب في عدمه، فيأخذ حالات الأب الثالث، والتي سبق ذكرها ويزيد عليها حالة رابعة، وهي الحجب ويحجبه عن الميراث الأب مطلقاً، وكل جد أقرب منه كان أولى على قاعدة: "كل من أدلى بواسطة فتلك الوسطة تحجبه".

ملاحظة: يختلف الجد عن الأب في ما يلي:

- أ. أن الأب لا يحجب بحال بخلاف الجد فإنه قد يحجب.
- ب. يختلف الجد عن الأب في مسألة الغراوين فالأب يرد الأم من الثلث إلى ثلث الباقي، أما الجد فترث معه الثلث كاملاً.
- ت. الأب يحجب الجدة للأب بخلاف الجد فإنه لا يحجب هذه الجدة إلا إذا كان هو الوسطة بينها وبين الميت. أما دليل توريث الجد فقوله: "وورثه أبواه" والجد معدود على أنه أب الميت.
- ث. الأب يحجب الإخوة الأشقاء والذي لأب والجد قد يرثون معه.

2. في حالة وجود الإخوة الأشقاء فقط أو الذين لأب فقط وتنقسم إلى قسمين:

أ. انفراد الإخوة مع الجد عن أهل الفرض (أن لا يوجد أهل الفروض): وفي هذه الحالة يخير الجد بين أمرين أيهما أفضل له فيأخذه وهما:

➤ الثلث من رأس المال

➤ المقاسمة بأن يقاسم الإخوة والأخوات ويقدر معهم كواحد منهم فيرث معهم للذكر مثل حظ الأنثيين. (يقاسم أخاً،

تعالى، وهم الإخوة لأم دون سواهم. ينظر ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة مصدر سابق، ص:

وأخوين، أو عددهما أربع أخوات، فإن زادوا فالثلث أفضل له).

ب. أن يوجد مع الجد والإخوة الأشقاء و الذين لأب أهل الفروض: وهنا يخير الجد بين ثلاثة أمور:

- السدس 1/6 من رأس المال
- الثلث الباقي بعد أهل السهام
- يقاسم الإخوة في الباقي بعد أهل الفروض كأخ ذكر منهم، فيرث معهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

➤ **مسألة المعادة:** توريث الجد مع الإخوة ينطبق على حالة ميراث الإخوة الأشقاء مع الجد أو الإخوة لأب مع الجد، أما إذا اجتمع الأشقاء مع الذين لأب والجد فإن الإخوة الأشقاء في هذه الحالة يعدون الإخوة الذين لأب على الجد بهدف تقليل نصيبه من الميراث، فإذا أخذ الجد نصيبه رجع الأشقاء على الذين لأب فاخذوا ما بيدهم حجباً في حالة وجود الأشقاء الذكور أو في حالة وجود شقيقتين فأكثر لأنه لا يبقى في هذه الحالة الأخيرة شيء للإخوة من الأب بعد فرض أهل الفروض وحصاة الجد وثلثي الأختين فأكثر. أما إذا كانت الشقيقة واحدة فقط فإنها ترجع على الإخوة لأب بما يحصل لها نصفها فإن فضل شيء بعد نصفها وحصاة الجد، وأهل الفروض فهو للإخوة لأب.

المحاضرة الثامنة: تأصيل المسائل وتصحيحها وقسمة التركات

أولاً: تأصيل المسائل

نقصد بالتأصيل استخراج أصل المسألة، وهو أقل عدد يمكن قسمته على سهام الورثة من غير كسر، ويسمى بالمضاعف المشترك الأصغر.

وفائدته أننا نقسم التركة عليه والناتج يضرب في سهام كل وارث، فيتبين نصيبه.

وللتأصيل حالتان:

الحالة الأولى :عصبة فقط ، ونفرق بين كون العصبة كلهم ذكور، أو هم جمع من الذكور والإناث:

(أ) ذكور فقط: نأخذ عدد الرؤوس أصلا للمسألة

(ب) ذكور وإناث: نحسب كل ذكر برأسين و كل أنثى برأس واحد والمجموع هو أصل المسألة:

مثاله: هلك عن: 4بنات ابن، و4أبناء ابن ، وفي هذه الحالة نحسب كما يلي:

$$4بنات ابن = 1 \times 4$$

$$4ابناء ابن = 2 \times 8$$

والمجموع المتحصل عليه بعد العمالية هو أصل المسألة: أي (8+4=12) وعليه ف: 12 هو أصل المسألة

12		
8	2×4	4 أبناء ابن
4	1×4	4 بنات ابن

الحالة الثانية: وجود أهل فروض

في هذه الحالة التعامل مع مقامات الفروض سواء اتحدت أم تعددت، وسواء كان معهم عصبة أم لا، عملا بحديثه صلى الله عليه وسلم: " **ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر**"⁶³.

قد يكون في المسألة فرض واحد أو أكثر من فرض.

(أ) إذا كان في المسألة فرض واحد فقط:

ففي هذه الحالة نصعد بالمقام فنجعله أصلا للمسألة.

63 - سبق تخريجه.

ب) أن يكون في المسألة أكثر من فرض: وهنا تفصيل على حسب وجود فرضين أو أكثر، كالآتي:

ب1) فرضان اثنان:

وهنا نستخدم الأنظار الأربعة بقواعدها، كما سيأتي ذكره.

ب2) أكثر من فرضين (أي ثلاثة فروض فما فوق).

وهنا نستعين بالأنظار الأربعة ومعها المحفوظات، كما سيأتي تفصيله.

فرع: تفصيل القول في تأصيل المسائل

التأصيل المسائل وتصحيحها لا بد للطالب من معرفة الأنظار الأربعة بقواعدها، وإليها الإشارة بقواعدها في قول القائل:

يكفيك أكبرهم لدى المتداخل وبواحد العديدين في المتماثل
اضرب بذا في ذا لدى المتباين** توافق ذا في وفق ذاك فواصل**

وترتيبها مع معانيها فيما يلي:

1. **التماثل:** أن يتكرر نفس في الفرضين، فنأخذ أحد المقامين ونجعله أصلاً للمسألة.

2. **التداخل:** أن نجد مقامين لا يتمثلان ولكن أكبرهما يقبل القسمة على أصغرهما فنكتفي بالأكبر ونضعه أصلاً للمسألة. قال خليل: " **فَالْتَدَاخُلُ أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ** **أَوْ لَا**"⁶⁴.

3. **التوافق:** أن نجد مقامين لا يتمثلان ولا يتداخلان ولكن بينهما عدد ثالث يسمى بالقاسم المشترك الأكبر كلاهما يقبل القسمة عليه، فنضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والنتيجة نجعله أصلاً للمسألة. قال الشيخ خليل: " **وَالَا يَتِمَّاثَلَا** **وَالَا يَتَبَايِنَا - فَاَلْمَوَافِقَةُ**"⁶⁵.

4. **التباين:** أن نجد مقامين لا يتمثلان، ولا يتداخلان ولا يتوافقان فنضرب أحدهما كاملاً في الآخر كاملاً والنتيجة

64 - ينظر خليل، مصدر سابق، ص: 710

65 - نفسه.

نَجْعَلُهُ أَصْلًا لِلْمَسْأَلَةِ. قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: "وَالْأَيُّ يَتِمَّاتِلًا - فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمَتْبَايِنٌ" 66.

أولاً: أصول المسائل:

أصول المسائل إن وجد فرض أو أكثر سبعة، وهي: (اثان، وأربعة، وثمانية، وثلاثة، وستة، واثنا عشر، وأربعة وعشرون) 67.

وتفصيل ذلك أن مخرجها على نحو ما ذكر الشيخ خليل بقوله:

- "فَالنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ

- وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ

- وَالثَّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ

- وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ

- وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ

- وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوْ السُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ

- وَالثَّمْنُ وَالثُّلُثُ أَوْ السُّدُسُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ

- وَمَا لَا فَرَضَ فِيهَا: فَأَصْلُهَا عَدَدٌ عَصَبَتِهَا وَضَعْفٌ لِلذِّكْرِ عَلَى الْأُنثَى" 68.

ثانياً: تصحيح المسائل:

قال الشيخ خليل: "ورد كل صنف انكسرت عليه سِهامه إلى وفقه وإلا ترك وقابل بين اثنين فأخذ:

- أحد المثليين أو أكثر المتداخلين وحاصل ضرب

أحدهما في وفق الآخر إن توافقا: وإلا ففي كله إن

تباينا ثم بين الحاصل والثالث ثم كذلك وضرب في

العول أيضا وفي الصنفين اثنتا عشرة صورة لأن كل

صنف إما أن يوافق سهامه أو يباينها أو يوافق

أحدهما ويباين الآخر ثم كل إما أن يتداخل أو يتوافقا

أو يتباينا أو يتمائلا فالتداخل أن يفني أحدهما الآخر

أولاً وإلا فإن بقي واحداً فمتباين وإلا فالموافقة بنسبة

مفرد للعدد المفني آخرًا ولكل من التركة بنسبة حظّه

من المسألة" 69.

66 - نفسه.

67 - نفسه.

68 - خليل، المصدر السابق، ص: 710.

69 - نفسه، 711.

ثالثاً: قسمة التركات:

لقسمة التركة، نأخذ قيمة التركة فنقسم على ما صحت منه المسألة، وما تحصل من ناتج القسمة يضرب في سهام كل وارث. قال خليل: "تقسم التركة على ما صحت منه المسألة"⁷⁰.

مثاله: زوج وأم وأخ شقيق والتركة أربعة وعشرون.

6		
3	1/2	زوج
2	1/3	أم
1	با.ع	أخ ش

$$4=24/6$$

$$12=4 \times 3 \text{ الزوج}$$

$$8=4 \times 2 \text{ الأم}$$

$$4=4 \times 1 \text{ الأخ ش}$$

طريقة عملية في إيصال المعلومة للطالب بطريق الحوار، ونضرب مثلاً بمسألة فيها أكثر من فرضين⁷¹:

هلك هالك عن: أم، زوجة، أخت شقيقة

الإجابة:

الخطوة الأولى تحديد الفروض وإحاقها بأهلها:

- للأم الثلث لعدم وجود الفرع الوارث وعدم جمع من الإخوة، وللزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخت الشقيقة النصف للانفراد وعدم الحاجب وعدم العاصب.

الخطوة الثانية: تأصيل المسألة بطريقة الحوار بين الأستاذ والطلبة:

الأستاذ: كم في المسألة من فرض ؟

الطلبة: ثلاثة فروض.

70 - نفسه.

71 - ملاحظة هذا الحوار مفيد في شد أنظار الطلبة ولفت أنظارهم للتركيز أكثر مع الأستاذ ولترسيخ المعاني والخطوات الحل في نفس الوقت.

الأستاذ: ما العمل إذا ،أي بماذا نستعين لحل المسألة، وأي قاعدة من قواعد التأسيس نعمل، على حسب ما درسنا وما هو موجود أمامنا.

الطالبة: نستعين بالأنظار الأربعة ومعها المحفوظات بطريق الترقى من آخر فرضين إلى أول الفروض، أي ننظر بين فرضي الأخت الشقيقة والزوجة والنتائج نحفظه لننظر بينه وبين فرض الأم.

13/12		
4	1/3	أم
3	1/4	زوجة
6	1/2	أخت ش

الأستاذ: ما أول الأنظار الأربعة؟

الطالبة: التماثل

الأستاذ: هل بالمس يوجد تماثل بين فرضي الأخت

والزوجة ؟

الطالبة: لا يوجد

الأستاذ: ثانيها؟

الطالبة: التداخل

الأستاذ: هل يوجد في تداخل ؟

الطالبة: نعم ، بين 4 و 2 تداخل، لأن 4 أكبر من 2 وهي

تقبل القسمة عليها، وعليه فنأخذ العدد الأكبر-على قاعدة

التداخل- فنجعله محفوظا، و ننظر بينه وبين مقام الفرض

الموالي وهو: 3،

الأستاذ: ماذا تلاحظون بالنظر بين المحفوظ: 4، وبين

مقام فرض الأم: 3.

الطالبة: نلاحظ أن بينهما تباينا لأنها لا يتمثلان ولا

يتداخلان، ولا يتوافقان، وقاعدته ضرب كامل أحدهما في

كامل الآخر أي $12=3 \times 4$

بمعنى أن أصل المسألة هو: 12

الأستاذ: جيد، والآن كيف نحسب نصيب كل وارث؟

الطالبة: (12 / 3) × 1 = 4 سهم الأم

الأستاذ: يعني على قاعدة القسمة: أصل المسألة يقسم على المقام، والناتج يضرب في البسط. والناتج الأخير هذا هو سهم الوارث من المسألة.

الطالبة: ونفس الطريقة يا أستاذ، مع البقية، فوجد نصيب الزوجة 3 و نصيب الأخت الشقيقة 6.

الأستاذ: والآن: ماذا تلاحظون، بعد جمع سهام الورثة؟

الطالبة: نلاحظ أن مجموع الأسهم 13 وأصل المسألة 12

فقط

الأستاذ: نعم، وهو ما يعني أن المسألة عالت.

الطالبة: وما العول أستاذ؟

الجواب: العول: هو زيادة في السهام ونقص في

الأنصبة، والمسألة التي معنا من أمثلتها، حيث عالت المسألة

إلى 13 وبذلك زادت السهام، ويترتب عليها نقص الأنصبة،

أي أنه بدل أخذ الأم: 4 من 12. ستأخذ 4 من 13، وكذلك

الزوجة بدل أخذها: 3 من 12 ستأخذ 3 من 13، وكذلك

الأخت الشقيقة بدل أخذها: 6 من 12 ستأخذ 6 من 13.

وهنا ينقص نصيب كل وارث لزيادة سهام المسألة، وهو

موضوع دراستنا في الحصة القادمة بمشيئة الله وعونه.

المحاضرة التاسعة: العول والرد

المبحث الأول: العول

تعريف العول:

العول لغة: الزيادة، والارتفاع والجور.

والعول اصطلاحاً: زيادة في السهام ونقص في الأنصبة، وأليه الإشارة بقول ابن أبي زيد في الرسالة: "وإذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله وكان ذلك أكثر من المال أدخل عليهم كلهم الضرر وقسمت الفريضة على مبلغ سهامهم". قال الشيخ خليل رحمه الله: "وإن زادت الفروض: أعيئت فالعائل: السبعة لسبعة ولثمانية وتسعة ولعشرة والإثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر والأربعة والعشرون: لسبعة وعشرين"⁷².

• صور العول :

72 - مختصر خليل، مصدر سابق، ص: 711. قال الراجز:

وإن تكاثرت على العال الفروض ... ولم يكن بكلها له نهوض

فذاك ما ينشأ منه العول ... حسبما يكون فيه القول

العول إنما يكون في ثلاثة من أصول المسائل السبعة
الآنف ذكرها، وهي: (الستة، والاثنا عشر، والأربعة
والعشرون) خاصة.

1- **عول الستة:** تعول الستة أربع عولات متتاليات،
فتعول إلى : ستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة.

أ - عولها إلى سبعة

7	6		
3	3	1/2	أخت ش
3	3	1/2	زوج
1	1	1/6	أخ لأم

ب- عولها إلى ثمانية

8	6		
3	3	1/2	أخت ش
3	3	1/2	زوج
2	2	1/3	2 أخ لأم

ج- عولها إلى تسعة

9	6		
3	3	1/2	أخت ش
3	3	1/2	زوج
2	2	1/3	2 أخ لأم
1	1	1/6	ام

د- عولها إلى عشرة

10	6		
4	4	2/3	2 أخت ش

3	3	1/2	زوج
2	2	1/3	2 أخ لأ م
1	1	1/6	أم

2- عول الأثني عشر: وتعمل ثلاث عولات بأعداد فردية، إلى : ثلاثة عشر، وخمسة عشر، وسبعة عشر.

أ - عولها إلى ثلاثة عشر

13	12		
8	8	2/3	2 بنت
3	3	1/4	زوج
2	2	1/6	أم

ب - عولها إلى خمسة عشر

15	12		
8	8	2/3	2 بنت
3	3	1/4	زوج
2	2	1/6	أم
2	0+2	1/6 + با.ع	أب

ج - عولها إلى سبعة عشر

17	12		
8	8	2/3	2 أخت
3	3	1/4	زوجة
2	2	1/6	أم
4	4	1/3	2 أخ لأم

3- عول الأربعة والعشرين: لها عولة واحدة إلى سبع وعشرين

27	24		
16	16	2/3	2 بنت
3	3	1/8	زوجة
4	4	1/6	أم
0 + 4	0 + 4	1/6 + با.ع	أب

المبحث الثاني: الرد

الفرع الأول: تعريف الرد وشروطه

أولاً: تعريفه

1- الرد لغة: الإرجاع، الصرف

2 - الرد اصطلاحاً: نقص في السهام وزيادة في الأنصبة.

ثانياً: شروط الرد:

- 1 - أن يبقى فائض بعد أخذ أهل السهام سهامهم.
- 2 - أن لا يوجد معصب يستحق ما بقي بعد أهل السهام
- 3 - أن يوجد أهل فروض غير الزوجين يرد عليهم لأن الزوجين لا يرد عليهما.

ملاحظة:

كل الورثة يرد عليهم عدا الزوجين، وكل من يرد عليهم قرابتهم نسبية، بخلاف الزوجين فقرابتهما سببية.

الفرع الثاني: كيفية الرد:

تختلف مسائل الرد بحسب وجود أحد الزوجين من عدمه، كما تختلف باعتبار نسبة من يرد عليهم في الميراث، بين

كونهم يرثون بنفس النسبة أو يرثون بنسب متغايرة، و على هذا فالأحوال أربعة.

نصنفها بحسب الإجابة عن هذين السؤالين المنهجين:

السؤال الأول: هل يوجد أحد الزوجين، ولا يخلو الجواب من أحد احتماليين لا ثالث لهما، فإما أن نجيب بنعم أو لا

وفي الحالتين سواء أجنبنا بالنفي أو الإثبات، نضيف **السؤال المنهجي الثاني** وهو: هل نسب من يرد عليهم متحدة أو متعددة؟ وفي الجدول التالي التوضيح:

جدول توضيحي للرد:

2 - حالة وجود أحد الزوجين		1 - حالة عدم وجود الزوجين كليهما		الحالات باعتبار وجود أحد الزوجين وعدمه
ب - نسبة من يرد عليهم متعددة	أ - نسبة من يرد عليهم واحدة	ب - نسبة من يرد عليهم متعددة	أ - نسبة من يرد عليهم واحدة	هل النسب نتحدة أو متعددة؟
1.ردية 2.زوجية 3.جامعة	نضع مقام أحد الزوجين أصلا للمسألة	نضع مجموع السهام أصلا للمسألة	نضع عدد الرؤوس أصلا للمسألة	القاعدة بحسب كل حالة تفصيلا

الحالة الأولى: عدم وجود الزوجين معا ومن يرد عليه يرث بنفس النسبة والقاعدة هنا: أن نجعل أصل المسألة الردية من عدد رؤوسهم.

مثال: هلك هالك عن أخت لأم وجدة

2	6		
1	1	1/6	جدة
1	1	1/6	أخت لأم

4	2	6	
2	1	1	2 جدة
2	1	1	أخت لأم

الحالة الثانية: في عدم وجود الزوجين والورثة يرثون بنسب متغايرة، كأن يرث أحد أحدهم السدس والآخر الثلث أو الثلثين والقاعدة هنا: أن نأخذ مجموع السهام فنجعله أصلاً للمسألة ثم ننقل السهام من المسألة الأولى.

مثاله: هلك هالك عن بنت وبنت ابن

4	6		
3	3	1/2	بنت
1	1	1/6	بنت ابن

الحالة الثالثة: في وجود أحد الزوجين والنسب متحدة، أي: (الورثة الذين يرد عليهم سهامهم بنفس النسبة)، والقاعدة هنا: نصعد بمقام أحد الزوجين ونجعله أصلاً للمسألة الردية ثم نعطيه سهماً واحداً، ويرد الباقي على بقية الورثة ثم نصحح المسألة إن احتاجت إلى التصحيح.

مثال: هلك هالك عن زوجة وأب بنات

التصحيح	الردية	
---------	--------	--

32	8	24		
4	1	3	1/8	زوجة
28	7	16	2/3	4 بنت

الحالة الرابعة: في وجود أحد الزوجين ونسب من يرد عليهم متعددة، وفي هذه الحالة نحتاج إلى ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الردية وأصلها هو مجموع سهام من يرد عليه.

المسألة الثانية: الزوجية وأصلها هو مقام أحد الزوجين، ويرد ما بقي على سائر الورثة.

المسألة الثالثة: الجامعة ونخرج أصلها بحسب النظر بين أصل المسألة الردية وسهام من يرد عليه من الزوجية بنظرين وهما: إما التباين أو التماثل⁷³.

ونطبق على النحو التالي:

1- العمل في حالة التباين: نضرب أصل الزوجية في أصل الردية والنتيجة هو أصل أصلا الجامعة.

مثال على الجامعة: مثال التباين

	5	7			
40	8	5	24		
5	1	/	3	1/8	زوجة
21		3	12	1/2	بنت

73 - ملاحظة لكون المسائل الردية محصورة فإنه بالاستقراء التام لا يوجد مثال للتوافق بين سهام من يرد عليهم من المسألة الردية، وأصل مسألتهم الزوجية، وبالتالي فلا داعي للتنظير بحالة التوافق وهي لا توجد تطبيقاً.

7	7	1	4	1/6	بنت ابن
7		1	4	1/6	أم
		أصل	أصل		

نلاحظ أن بين 5 (أصل الردية) وبين 7 (سهم من يرد عليهم من الزوجية) تباينا فنضرب أصل الردية في أصل الزوجية، ثم في سهم الزوجة هكذا:
 $40 = 8 \times 5$ ، و 1×5

ونضرب سهم من يرد عليهم من الزوجية في سهامهم من الردية هكذا:
 $21 = 3 \times 7$ و $7 = 1 \times 7$ ، و $7 = 1 \times 7$

2- العمل في حالة التماثل: نجعل أصل الزوجية نفسه أصلا للجامعة.

وننقل سهم من يرد عليهم من الردية إلى الجامعة، وكذا سهم الزوج من الزوجية إلى الجامعة

مثال التماثل:

4	4	3	12		
1	1	/	3	1/4	زوجة
2		2	4	1/3	أم
1	3	1	2	1/6	أخ لأم

نلاحظ أن بين أصل من يرد عليهم من الردية وبين سهامهم من الجامعة تماثلا، فنأخذ أصل الزوجية ونجعله أصلا للجامعة وننقل الأنصبة.

المحاضرة العاشرة: الحجب والتنزيل

الفرع الأول: الحجب

- الحجب لغة:** هو المنع ومنه الحاجب.
- اصطلاحاً:** المنع من الإرث بالكلية أو من بعضه، والحجب نوعان: حجب بالوصف وحجب بالشخص.
1. الحجب بالوصف: وهو أن يتلبس بعض الورثة بمانع من موانع الميراث السبعة المشار إليه بقولنا "عش لك رزق"⁷⁴.
 2. الحجب بالشخص: وهو نوعان حجب نقصان وحجب حرمان.
- أ. حجب نقصان: وهو كانتقال الزوج من النصف إلى الربع بسبب الفرع الوارث، أو حجب من الثلث إلى السدس... الخ.

74 - ملاحظة: هؤلاء لا يرثون ولا يحجبون غيرهم لقاعدة: "كل من لا يرث بحال تلبسه بوصف من الأوصاف المذكورة لا يحجب وارثاً". ينظر ابن أبي زيد مصدر سابق

ملاحظة: هذا النوع من الحجب يدخل على جميع الورثة بدون استثناء وهو سبعة أنواع:

1- انتقال من فرض إلى فرض أقل منه: وهو جار في حق من له فرضان فينتقل بسبب شخص ما من أعلاها إلى أدناها كالزوج والزوجة والأم و بنت الابن... وغيرهم.

2- الانتقال من فرض إلى تعصيب: وهذا في حق صاحبات النصف والثلاثين، البنت و بنت الابن ولأخت ش أو التي لأب واحدة أو متعددة إذا وجد معها من يعصبها.

3- الانتقال من عسوبة إلى فرض: وذلك في حق الأب والجد.

4 - الانتقال من تعصيب إلى مثله: كالأخوات الشقيقات أو لأب فإنهن ينتقلن من العسبة بالغير مع الأخ إلى العسبة مع الغير في وجود البنت أو بنت الابن.

5- المزاومة في الفرض: وذلك في حق الزوجة والجدة والبنات وبنات الابن والأخوات شقيقات والأخوات لأب والإخوة لأم.

6- المزاومة بالتعصيب: وذلك في حق كل عاصب بنفسه أو بالغير أو مع الغير إذا تعددوا إلا الأب والجد فلا تعدد فيه.

7- المزاومة في العول: كما إذا صار السدس في المسألة تسعا أو عشرا.

ب. حجب الحرمان بالشخص: يسقط بعض الورثة من الميراث كلية بسبب شخص أولى منهم، إلا أن بعض الورثة لا يدخل عليهم هذا النوع من الحجب وهم (الأب والام والابن والبنت والزوج والزوجة).

ضابط كلي في باب الحجب: كل من أدلى بواسطة فتلك الوساطة تحجبه إلا الإخوة لأم فإنهم يدلون بالأم ويرثون معها، ويحجبونها حجب نقصان، كما تقدم.

الفرع الثاني: التنزيل: الوصية الواجبة

الوصية الواجبة (التنزيل)

تعريف الوصية:

لغة: العهد، الولاية، الأمر

اصطلاحاً: "تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت".

"تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بغير عوض".

الواجبة: من الوجوب.

التنزيل:

لغة: من الحلول⁷⁵، سميت به الوصية الواجبة لحلول الفرع محل أصله واحتلاله منزلته في الميراث بشروط معينة.

75 - من : " النزول، وهو الحلول. تقول نزلتُ نزولاً ومَنْزلاً. وقال: إن ذكرتك الدار منزلها جُمِلُ بكَيْتِ فَدَمَعَ العين مُنحدرٌ سَجَلُ نصب المنزل لأنه مصدر. وأنزله غيره واستنزله بمعنى. ونزله تنزيلاً. والتنزيلُ أيضاً: الترتيب". أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، [ط: 04 - 1407 هـ - 1987 م]، (1829 / 05)، مادة: ن ز ل. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، [ط: 5، 1420 هـ / 1999 م]، ص: 308، مادة: ن ز ل.

واصطلاحاً: "هو حلول الفرع غير الوارث مكان الأصل
الوارث المباشر الذي مات قبل أبيه المتمثل في الجد"⁷⁶.

مشروعيتها: قد تكون مندوبة كأصل وقد تتعلق بها
الأحكام الشرعية الخمسة.

أدلة مشروعيتها:

1 - دليلها من الكتاب:

دل الكتاب على مشروعية الوصية، ومن ذلك قوله تعالى:
"كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ" [البقرة:
180].

وقوله سبحانه: " ... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ
دَيْنٍ... " [النساء: 12].

2 - دليلها من السنة: ما رواه البخاري بسنده

3 عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعِ اشْتَدَّ بِي،
زَمَنَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَقُلْتُ: بَلِّغْ بِي مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو
مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي، أَفَاتَّصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟
قَالَ: «لَا» قُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: الثُّلُثُ؟
قَالَ: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ
تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي
بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي
أَمْرَاتِكَ»⁷⁷.

76 - ص: د نصر سلمان، ودسعاد سطحي، فقه المواريث في ضوء الكتاب
والسنة، دراسة مقارنة بين المذاهب مدعمة بالمسائل التطبيقية، دار ابن حزم، بيروت
لبنان، [ط: 01، 1431هـ-2011م]، 398.

77 - البخاري، مصدر سابق، كِتَابُ الْمَرَضَى، بَابُ قَوْلِ
الْمَرِيضِ: "إِنِّي وَجَعٌ، أَوْ وَارَأْسَاهُ، أَوْ اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ وَقَوْلِ أَيُّوبَ

الإجماع : جواز الوصية

القياس: "حاجة الناس بأنه يوصوا"

أركان الوصية:

الأحناف: ركن الرضا فقط (الإيجاب والقبول).

الجمهور: لا يعقل غياب وصية بدون عاقدين ولا بدون شيء يعقد عليه.

أركانه: المتعاقدين ، الصيغة، المحل.

تعريف الوصية الواجبة: هي جزء من التركة يستحقه أولاد الابن المتوفى قبل أصله إن لم يكونوا وارثين وذلك بمقدار وشروط خاصة يأخذون وصية لا ميراثا وقد سميت واجبة لأن الأصل الوصايا أن تكون اختيارية وإنما وجبت هذه ونفذت بحكم القانون لا باختيار الموصي ولا الموصى له.

تعريف التنزيل: هو جعل أحفاد الشخص بمنزلة أصلهم في تركة الجد أو الجدة.

ملاحظة: نظام الوصية الواجبة استحدث في الفقه الإسلامي لمعالجة مشكلة الأحفاد الذين يموت أبوهم أو أمهم قبل جدهم الأقرب منهم درجة وقد يكون هؤلاء الأولاد في فقر أو حاجة.

مشروعيتها: لم تعرف هذه المسألة عند الأوائل وإنما استحدثت عند الفقهاء المتأخرين ونصب لها القوانين العربية للأسرة على أن هذه المسألة قد وردت في آراء فقهية إلا أنها

عَلَيْهِ السَّلَامُ: {أَبِي مَسْنِي الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} [الأنبياء: 83] الحديث: 5668 – (ج: 07/ ص: 120).

لم تأسس في مذهب فقهي معين. وتفصيل ذلك أن الجمهور يجيزون الوصية في حدود الثلث على جهة الاستحباب والندب استنادا إلى نصوص شرعية إلا أن البعض أوجب الوصية لمن لم يكن وارثا من الوالدين والأقربين بنص الآية "كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت...." ورأى بعضهم أن الوصية الواجبة للوارث وغير الوارث ولكن على سبيل الديانة الوازع الديني لا قضاء. وروي عن ابن حزم الظاهري أنها واجب قضائي فإن لم يوصي الجد لحفيده بشيء وجب على الورثة إذا اخرج شيء من المال وإعطاؤه لغير الوارث من الوالدين والأقربين.

أحكام التنزيل:

تناول القانون الأسرة الجزائري أحكام التنزيل في المواد (169-172) مقرا بحق التنزيل للأحفاد في تركة جدهم أو جدتهم محل أصلهم الهالك قبل وفاة الجد أو الجدة إلا أن القانون المذكور أعلاه قد اضطرب في تحديد المستحقين للوصية الواجبة ومنشأ هذا الاضطراب الاختلاف بين النص العربي والنص الفرنسي في المادة 169 حيث جاء النص العربي عاما بعبارة (إن توفي وله أحفاد) بينما النص الفرنسي حصريا على أبناء المتوفى الذكر فقط.

شروط التنزيل:

● أن لا يكون هؤلاء الأحفاد وارثين من تركة جدهم أو جدتهم فإن استحقوا من الميراث ولو شيئا قليلا لما وجب لهم التنزيل.

● أن لا يكون صاحب التركة (الجد أو الجدة) قد أوصى للأحفاد أو لبعضهم بمقدار ما يستحقه بالتنزيل أو أكثر فإذا أوصى لهم بأقل من ذلك فيكون لهم التنزيل بمقدار ما يحقق لهم المستحق بالتنزيل (أقل من الثلث أو ما يستحقهم أبيهم).

● أن لا يكون صاحب الميراث (الجد والجدة) قد أعطى الأحفاد بغير عوض ما يستحقونه بالتنزيل فإن كان أقل من ذلك وجب تكميل ما نقص لهم.

● أن لا يكون أحد الأحفاد متلبس بمانع من موانع الميراث.

● أن لا يكون الأحفاد قد ورثوا من مورثهم (أصلهم) أباً كان أو أما ما لا يقل عن نصيب مورثهم من تركة أبيه أو أمه.

● أن لا يكون بالفرع مانع من موانع الميراث.

مقدار التنزيل: هذا المقدار نصت عليه المادة 170 من القانون الأسرة الجزائري (أسهم الأحفاد يكون بمقدار حصة أصلهم لو بقي حياً على ألا يتجاوز ذلك ثلث التركة).

ملاحظة: تقدم الوصية الواجبة على غيرها من الوصايا الاختيارية عند تنفيذها خصوصاً إذا كان الثلث لا يسع الوصيتين معاً.

الوصية الواجبة والميراث:

● **أوجه الاتفاق:** من ذلك أنها تثبت لمستحقها ولو لم يوص بها المورث كما أنها لا تتوقف على القبول لثبوتها فهي تثبت بقوة القانون فتقسم قسمة الميراث بين المستحقين (للذكر مثل حظ الأنثيين). ويحجب كل فرع فرعه حتى ولو شرط الموصي تقسمها على غير هذا الوجه فلا ينفذ شرط.

● **أوجه الاختلاف:** أنها تثبت تعويضاً للمستحقين لها عما فاتهم من ميراث أصلهم.

المحاضرة الحادية عشر: بعض المسائل المشهورة في
باب الميراث:

المسألة المشتركة : ومن أسماؤها اليمية والعمرية
والحجرية والحمارية.

وصورتها: هلك هالك عن زوج (وأم أو جدة وعدد من
الإخوة لأم معهم أخ شقيق ذكر أو إخوة أشقاء ذكورا فقط أو
ذكورا وإناثا.
مثالها:

6	6		
3	3	1/2	الزوج
1	1	1/6	أم/ أو جدة
2	2	1/3	إخوة لأم
	0	ب.ع	إخوة أشقاء/ذكور وإناث

لتطبيق القاعدة على هذه المسألة فإن الإخوة الأشقاء
عسبة لم يفضل لهم شيء ولكن بنظر كون الأم تجمع
الإخوة الأشقاء والذين لأم وماورث الإخوة لأم إلا من جهة

انتسابهم لهذه الأم، فيعتبر في الإخوة الأشقاء هذا الانتساب أيضاً، ونعاملهم معاملة الإخوة لأم فيشاركونهم ثلثهم، وقد وقعت هذه المسألة في وقت خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث استفتاه الإخوة الأشقاء في العام الأول، فمنعهم الميراث من حيث كونهم عصابة لم يبق لهم شيء، ثم تكررت المسألة في العام الثاني وأراد أمير المؤمنين إسقاط الإخوة الأشقاء كما فعل في أول مرة، ولكن الإخوة الأشقاء المتضررين في هذه المرة قالوا: هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً ملقى في اليم أليست الأم تجمعنا، فاستحسن الأمير ذلك وقضى بينهم بالتشريك، ولما قيل له في المسألة الأولى قال: ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي.

الأكدرية.

أولاً: أصل التسمية :

قيل انها سميت الأكدرية لأنها كدرت على الأخت حيث أن فرضها كثير وأخذت القليل وقيل سميت بذلك لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً اسمه أكر وقيل لوقوعها في إرث امرأة تدعى كدراء وقيل لأنها كدرت على الصحابة - رضي الله عنهم- وكثرت أرائهم فيها وقيل سميت بذلك لأنها كدرت قواعد ميراث الجد والإخوة.78

ثانياً: تفصيلها :

هي اجتماع زوج أم وأخت شقيقة أو لأب وجد ولا يفرض للأخت شيء مع الجد إلا في الأكدرية، شذت بمخالفة القاعدة التي مقتضاها أن الأخت لا يفرض لها شيء وأن الجد يعصبها ولكن بطلت تعصبيها لأنها تنقص الجد عن السدس فيفرض للأخت النصف لعدم وجود الحاجب لها ثم يعود الجد ويقاسمها بالتعصب للذكر مثل حظ الأنثيين ويشترط فيها شرطان:

اقتران الأنوثة بالإخوة.

أن لا يكون للأخت أخت أخرى مطلقاً سواء لأب أو شقيقه.

* صورتها :

⁷⁸ البيهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ج4، ص 409.

*هلك هالك عن زوج ، أم ، جد، وأخت شقيقة.

27	9	9	6		
9	3	3	3	2/1	زوج
6	2	2	2	3/1	أم
4	4	3	3	2/1	بنت
8		1	1	6/1	جد

أصل المسألة من 6، وعالت إلى 9.

للزوج 3، وللأم 2، الجد 1، والأخت 3

في المقاسمة انكسار التباين وتصح المسألة من 27 يأخذ الجد مع الأختين الذكر مثل حظ الأنثيين.

المالكية وشبهها.

أولاً: المالكية.

أصل التسمية:

سميت بالمالكية لأن مالكا -رحمه الله- قضى فيها

وخالف زيदा في قضائها على اعتباره عنه.79

تفصيلها:

هي زوج وأم أو جدة وإخوة لأم وأخ فأكثر لأب وجد قال مالك -رحمه الله- أن الجد عاصب لا يرث معه الإخوة لأب وحبثهم بأن الأخوة لأم الثلث فرضاً ويحجبون به فلما حجبهم كان هو أحق به من الإخوة لأب خلافاً لقضاء زيد بن ثابت -رضي الله عنه- أن الجد مخير بين مقاسمة الإخوة للأب وأخذ السدس على مقتضى القاعدة.80

6		
3	2/1	زوج
1	6/1	أم
/	/	إخوة لأم

⁷⁹ إبراهيم بن محمد الباجوري، التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، دبط، ديس، ص 233.

⁸⁰ الإمام المغيلي، مختصران في الفرائض، ص 83.

إخوة لأب	/	/
جد	ع	2

ثانياً: شبه المالكية.

1- أصل التسمية:

- سميت بشبه المالكية لأن مسألتها تشابه المسألة المالكية التي قضى فيها مالك - رحمه الله - وقضى فيها أصحابه.⁸¹

2- تفصيلها:

هي زوج وأم أو جدة وإخوة لأم وإخوة أشقاء وجد رأي أصحاب مالك أن الجد يأخذ الباقي تعصيباً بعد أصحاب الفروض والإخوة الأشقاء ليس لهم شيء واحتج للجد بأنه يقول الأشقاء لو كنتم دوني لما كنتم تراثون إلا من قبيل الأم خاصة وأنا أحجب كل شخص بدلي بالأم.⁸²

6		
3	2/1	زوج
1	6/1	أم
/	/	إخوة لأم
/	/	إخوة أشقاء
2	ع	جد

المحاضرة الثانية عشر: مسائل خاصة:

1- ميراث الحمل

مفهوم الحمل:

81- الباجوري، التحفة المنبرية على الفوائد الشنشورية، ص 233.

82- الإمام المغيلي، مختصران في الفرائض، ص 84/ جمعة محمد محمد براج، أحكام الميراث، ص 607.

● **لغة:** الحمل بالفتح ما يحمل في البطن من الأولاد والجمع حمال وأحمال.

● اصطلاحاً: الحمل هو ما في بطن الأدمية من جنين.

دليل ميراث الحمل:

● من السنة: ما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استهل المولود ورت".

● من الإجماع: أجمع الصحابة ومن بعدهم أن الحمل يرث.

شروط ميراث الحمل:

يرث الحمل (الولد في بطن أمه) بأن يوقف له نصيب معين عند الجمهور غير المالكية بشرطين:

- أن يثبت وجوده حياً عند موت مورثه.

- أن يولد حياً ولو مات بعد دقائق.

أنواع ميراث الحمل:

النوع الأول: الحمل من الميت

إذا كان الحمل ولداً للمتوفى نفسه بأن ترك زوجته حاملاً ففي ذلك تفصيل:

● إذا كانت الزوجة قائمة وتوفى عنها زوجها فإن المولود نسب للميت ويرثه متى كان وضع الحمل خلال عشرة أشهر من يوم الوفاة وهذه المدة دليل على وجود الولد في بطن أمه.

● إذا حملت المرأة من زوجها وتوفى عنها بعد أن طلقها طلاقاً بائناً فإن المولود ينسب للميت ويرثه متى كان وضع الحمل خلال 10 أشهر من يوم الطلاق وهذه المدة دليل على وجود الولد في بطن أمه عند الطلاق.

النوع الثاني: الحمل من غير الميت

إذا كان الحمل من غير الميت بأن ترك زوجة أبيه أو زوجة أخيه حاملاً ففي هذا تفصيل:

● إن ولدته لأقل مدة الحمل 6 أشهر ورث للتأكد من وجوده في البطن.

● إن ولدته لأكثر من ذلك يعني لم تلده إلا بعد انقضاء الشهور الستة فإنه لا يرث لعدم تيقن وجوده حال حياة المورث.

مدة الحمل:

1/ أكثر مدة الحمل: لم يرد نص في تحديد أقصى مدة الحمل من كتاب الله أو سنة رسوله لذلك اختلف الفقهاء في تحديدها ويمكن حصر هذا الخلاف في المذاهب التالية:

● قال المالكية على المشهور أكثر مدة الحمل خمس سنوات.

● قال الشافعية والحنابلة في الأصح أربع سنين.

● قال الحنفية سنتان.

● قال الظاهرية تسعة أشهر.

● قال محمد بن عبد الحكم من تلاميذ مالك 354 يوم سنة قمرية.

● قال الليث بن سعد ثلاث سنوات.

● وحدده قانون الأسرة الجزائري أكثر مدة الحمل عشرة أشهر.

2/ أقل مدة الحمل: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر قال تعالى: "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا" وقال: "وفصاله في عامين".

تقادير الحمل: في الحالات الغالبة يكون الحمل إحدى هذه التقادير وما سواها لا يعتد بها لندرتها وهي:

● أن ينزل ميتا

● أن ينزل حيا ذكرا.

● أن ينزل حيا أنثى.

● أن ينزل حيا ذكرا وأنثى.

● أن ينزل حيا ذكرين.

● أن ينزل حيا أنثيين.

حالات ميراث الحمل:

هناك أربع حالات وهي:

● لا يرث مطلقا (وذلك بأن يكون محجوبا بغيره)

● أن يرث قدرا واحدا على فرض الذكورة والأنوثة وذلك يكون الحمل من أولاد الأم

● أن يرث على أحد التقديرين ولا يرث على التقدير الآخر

● أن يرث على كلا التقديرين (الذكورة والأنوثة).

طرق التوريث:

القاعدة في حساب مسائل الحمل:

• أن تعمل لكل تقدير مسألة مستقلة.

• تنظر بين أصلي المسألتين بالنسب الأربعة وحاصل النظر هو الجامعة.

• تقسم الجامعة على أصل كل مسألة وحاصل القسمة هو جزء السهم لها.

• تضرب جزء سهم كل مسألة في نصيب كل وارث.

• تقارن بين أنصبة الورثة في المسألتين.

• توقف للحمل أوفر النصيبين وتعطي من معه من الورثة أقل النصيبين.

مسألة:

الحالة الأولى: أن لا يرث الحمل مطلقا

بتقدير الأنوثة			بتقدير الذكورة		
/12			/12		
13			13		
3	1/4	زوجة	3	1/4	زوجة
2	1/6	أم	2	1/6	أم
8	2/3	أختين ش	8	2/3	أختين ش
م	م	أخت لأب	0	ب ع	أخ لأب (حمل)

		(حمل)			
--	--	-------	--	--	--

الحالة الثانية: أن يرث قدرا واحدا (إذا كان الحمل أخا لأم أو أختا لأم).

بتقدير الأنوثة			بتقدير الذكورة		
6			6		
3	1/2	أخت ش	3	1/2	أخت ش
1	1/6	أم	1	1/6	أم
1	1/6	أخت لأب	1	1/6	أخت لأب
1	1/6	أخت لأم (حمل)	1	1/6	أخ لأم (حمل)

الحالة الثالثة: أن يرث الحمل على أحد التقديرين

		الأمع		× 8		الأنوثة		× 9		الذكورة	
		موقف	موقف	موقف	موقف	موقف	موقف	موقف	موقف	موقف	موقف
ث	ذ	قف	مطف	7 2	6 9/	7 2	6 8/	7 2	6 8/	7 2	6 9/
-	3	8	2 4	2 4	3	2 1/	ز وج	2 7	3	2 1/	ز وج

-	3		2 4	2 4	3	2 1/	أ خت ش	2 7	3	2 1/	أ خت ش
-	2		1 6	1 6	2	3 1/	2 أخ لأم	1 8	2	3 1/	2 أخ لأم
8	-		-	8	1	6 1/	أ خت لأب (حم ل)	0	0	ع	أ خ لأب (حم ل)

الحالة الرابعة: أن يرث الحمل على كلا التقديرين

		الأ موقف وف	ج امع ة	× 8	جامعة 1	9×					
ث	ذ	ق ف	ع ط ي	2 16	2 /4 27	أنوثة	2 16	2 4	ذكورة		
-	3	3 2	2 4	2 4	3	8 1/	ز وج ة	2 7	3	8 1/	ز وج ة
-	4		3 2	3 2	4	6 1/	أم	3 6	4	6 1/	أم

-	4		3 2	3 2	4	6 1/	أ ب	3 6	4	6 1/	أ ب
-	1 2		9 6	9 6	1 2	2 1/	بذ ت	1 08	1 2	2 1/	بذ ت
3 2	9		-	3 2	4	6 1/	بذ ت ابن (حم ل)	9	1	ع	ابن (حم ل)

2- ميراث المفقود،

أولاً: تعريف المفقود:

1- لغة: بمعنى الضائع، يقال فقدت الشيء إذا عدته، أو أضعته قال تعالى: "قالوا نفقد صواع الملك"⁸³.

2- صلاحاً:

أ- في الفقه الإسلامي: قال ابن عرفة المفقود من انقطع خبره، وممكن الكشف عنه فيخرج الأسير ابن عات، والمحبوس الذي لا يستطيع الكشف عنه انتهى. ثم قال في آخر الباب ابن عبد الحكم من سافر في البحر فانقطع خبره

83- [فقد] فقدت الشيء أفقده فقدا وفقداناً وفُقْدَاناً. وكذلك الأفتقادُ. وتَفَقَّدْتُه. أي طلبته عند غيبته. والفاقد: المرأة التي تَفَقَّدُ ولدها أو زوجها. وظببية فاقد. وتفاقد القوم، أي فَقَدَ بعضهم بعضاً. وقال الشاعر ابن ميادة: تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي * بجارية بهرا (2) لهم بعدها بهرا - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، [ط: 04،

1407 هـ - 1987 م]، ج: 02/ ص: 520

فسبيله سبيل المفقود"⁸⁴، فالمفقود على هذا هو الغائب الذي انقطع خبره، وخفي أثره، فلا يدري أحي هو أم ميت.

ب- في القانون الجزائري:

"المفقود هو الشخص الذي لا يعرف مكانه، ولا يعرف حياته أو موته، ولا يعتبر مفقوداً إلا بحكم"⁸⁵.

"الغائب الذي منعه ظروف قاهرة من الرجوع إلى محل إقامته أو إدارة شؤونه بنفسه أو بواسطة مدة سنة وتسبب غيابه في ضرر الغير يعتبر كالمفقود"⁸⁶.

حكم المفقود: وقد جعل الفقهاء للمفقود أحكاماً، فلا تزوج امرأته ولا يورث ماله، ولا يتصرف في استحقاقه إلى أن يعلم حاله، ويظهر أمره، من موت أو حياة، أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه مات فيها، ويحكم القاضي بموته، فقد أثبتوا له الحياة هنا باستصحاب الحال، الذي هو بقاء الأصل، حتى يظهر خلافه، لقول على رضي الله عنه في امرأة المفقود: "وهي امرأة ابتليت فلتصبر، لا تنكح حتى يأتيها يقين موته"⁸⁷.

84 - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، [ط: 03- 1412هـ - 1992م]، ج04/ص: 155.

85 - م 109 من قانون: 84-11 مؤرخ في 09 رمضان 1404هـ - الموافق 09 يونيو سنة 1984م والمتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم، بقانون رقم: 05-09 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام: 1426هـ - الموافق ل: 04 مايو 2005م، (ج ر رقم 43 المؤرخة في 22 يونيو 2005م).

86 - م: 110، من ق أ ج أعلاه.

87 - نصيرة دهيئة، مرجع سابق، ص: 344-345.

المدة التي يحكم فيها بموت المفقود: وقد اختلف العلماء في المدة التي يحكم فيها بموت المفقود على مذاهب⁸⁸:

أ. الأحناف: يعتبرون موت أقرانه الذين هم في بلده، فإذا لم يوجد أحد من أقرانه، عند ذلك يحكم بموته، ويروي عن أبي حنيفة أن المدة هي تسعون سنة.

ب. المالكية: ويرى الإمام مالك أن المدة هي (80 سنة) استناد لما روى في الحديث المشهور: "أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين". ويروي عنه أن من فقد في دار الإسلام وانقطع خبره، كان لزوجته أن ترفع أمرها إلى الحاكم، فيبحث عنه في مظنات وجوده، بكل الوسائل التي يمكن بها معرفة حاله، فإن عجز ضرب للزوجة أجلا وهو (4 سنوات)، فإذا انتهت اعتدت الزوجة عدة الوفاة، وحل لها بعد ذلك الزواج بغيره.

ج. الشافعية: ويرى الشافعي أن المدة هي (90 سنة)، وهي مدة موت أقرانه الذين هم في بلده، والرأي الصحيح عنده أن المدة لا تقدر بزمان معين، بل إذا ثبت لدى القاضي موته، فإنه يجتهد ويحكم بموته بعد انقضاء المدة التي لا يعيش فوقها غالبا.

د. الحنابلة: ويرى الإمام أحمد أنه إذا فقد في حالة يغلب فيها الهلاك، كمن فقد بين صفين متلاحمين حال نشوب المعركة واشتداد القتال، أو الغرق مركب كان فيه، فسلم فيه جماعة وغرق آخرون، بحث عنه مدة أربع سنوات، فإن لم يعثر له على أثر قسم ماله على ورثته بعدها، واعتدت زوجته عدة الوفاة، وحل لها بعد انقضاء عدتها الزواج، وإن فقد في حالة لا يغلب فيها الهلاك، كمن خرج لتجارة أو سياحة أو طلب علم فله فيه رأيان :

88 - نفسه: 346-347.

- انتظاره إلى مضي تسعين سنة من مولده، لأن الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا الزمن.

- تفويض أمره إلى اجتهاد الحاكم فينظر فيه، ومتى وقع اجتهاده على شيء حكم به، ولعل رأي الحنابلة في هذا الأمر هو الأرجح، وهو الذي اختاره (الزيلعي) من فقهاء الحنفية ووافقه الكثيرون وهو أن يفوض تحديد المدة إلى رأي الإمام لأنه يختلف باختلاف البلاد والأشخاص، إذ من فقد في المهلكة، أو وقت ملاقات العدو، أو مع قطاع الطريق، يخالف وضعه من فقد في غير هذه الأحوال، فلا معنى للتقدير بمدة معينة، فيترك لاجتهاد الحاكم، ليحكم بالقرائن الظاهرة الدالة على موته أو عدمه، وهذا هو الأليق بالفقه، والأجدي للمصلحة.

توريث المفقود:

إذا توفى شخص وله ورثة، ومن ضمن هؤلاء الورثة مفقود فله حالتان:

- إما أن يكون المفقود بحجب من معه حجب حرمان.

- وإما ألا بحجب من معه بل يشاركهم في الميراث.

في الحالة الأولى:

توقف التركة بأكملها، ويمنع الورثة من أخذ شيء منها حتى ظهور حال المفقود، فإن ظهر أنه حي أخذ المال كله، وإن حكم القاضي بموته أخذ الورثة التركة، كل بحسب نصيبه.

مثاله :

مات شخصي عن أخ شقيق، وأخت شقيقة، وابن مفقود .
فالابن يحجب الإخوة مطلقا حجب حرمان إن كان حيا،
فلذلك توقف كامل التركة.

مثال آخر :

مات عن أخ شقيق مفقود، وأخ لأب، وأختين لأب. فالأخ
الشقيق على اعتبار أنه حي يحجب الإخوة والأخوات لأب،
لذلك فإن التركة توقف بأكملها إلى حين ظهور حاله، وهكذا.

وفي الحالة الثانية :

فإن الورثة لهم أقل النصيبين، من حياة المفقود وموته، كما
هو الحال في الخنثى فمن يرث على كل حال ولا ينقض
حظه، يعطى حقه كاملا، ومن اختلف نصيبه أعطي أقل
النصيبين. ومن لا يرث على أحد التقديرين (الحياة أو
الموت) لا يعطي شيئا.

مثاله:

مات عن (زوجة، وأم، وأخ لأب، وأخ شقيق مفقود).

فتعطي الزوجة حظها وهو الربع، وتعطي الأم السدس
ويوقف السدس الآخر، ولا يعطي الأخ لأب شيئا، ويحفظ
هذا الموقوف إلى أن يعلم حاله، أو يحكم بموته. فهذا المثال
جمع بين من لا يختلف نصيبه وهو (الزوجة) وبين من
يختلف وهو (الأم) وبين من لا يرث وهو (الأخ لأب) قال
في منظومة الرحبية:

واحكم على المفقود حكم الخنثى إن ذكرا يكون أو هو أنثى

أمثلة تطبيقية:

مثال التوافق: زوج أم أختان لأب أخ لأب مفقود

					× 3				2×	× 2		
ت	ح		معط ى	2 4	8	حالة الوفاة		24	12	6	حالة الحياة	
//	3	8	9	9	3	2/1	ز و ج	12	6	3	2/1	زوج
//	1		3	3	1	6/1	أ م	4	2	1	6/1	أم
8	/ /		4	1 2	4	3/2	2 أخ ثلاث أب	4	2	2	ع	2 أخت لأب
//	4			/ /	/ /	//	/	4	2			أخ لأب مفقود د

فلأضر في حق الزوج والأم موت المفقود فلزوج تسعة
ولأم ثلاثة و الأضر في حق الأختين حياته فيدفع لكل واحد
منهما سهمان لأن ذلك المتقين ويوقف الباقي وهو ثمانية
حتى يتيقن أمر المفقود

- فإن ظهر حيا فله من الموقوف أربعة ويدفع للزوج ثلاثة وللام واحد وترجع الجامعة بالاختصار إلى نصفها اثني عشر لاتفاق الأنصباء بالنصف.

- وإن ظهر المفقود ميتا دفع الموقوف كله للأختين لكل أربعة ولا شيء للزوج والام وترجع الجامعة بالاختصار إلى ثلثها ثمانية لاتفاق الانصباء بالثلث.

حالة التباين:

إذا كانت العلاقة بين مسألتي الحياة والموت هي التباين

-تضرب أحدهما في الأخرى وحاصل الضرب هو
تصحيح المسألة على كل واحد من التقديرين

- ثم يضرب نصيب من كان له نصيب من مسألة الوفاة في أصل مسألة الحياة.

- ثم يضرب نصيب من كان له نصيب من مسألة الحياة في أصل مسألة الوفاة.

- ويعامل جميع الورثة بالأضر في حقهم، ويوقف الباقي إلى ظهور حال المفقود.

مثال التباين: زوج أختان شقيقتان أخ شقيق مفقود

				8×		×		×			
						7		4			
ت	ح	ق	م	56	7	الوفاة	5	8	2	الحياة	
		ف	عط				6				
		ى	ى								
-	4	1	2	24	3	/1	2	4	1	/1	زو
		8	4			2	8			2	ج

18	-	1 4	14	4	/2 3	2 أخت ش	1 4	4	1	ع	2 أخت ش
-	1 4	-	-	-	-	-	1 4	4			أخ ش م

فالأضر في حق الزوج موت المفقود فيعطى أربعة وعشرون.

و الأضر في حق الأختين الشقيقتين حياة المفقود فيدفع إلى كل واحد منهما سبعة ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر.

فإن ظهر أن المفقود حي يدفع إلى الزوج الأربعة الموقوفة ليتم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون، ويكون الباقي أربعة للأخ المفقود.

وإن ظهر أن المفقود ميت يدفع إلى الأختين الثمانية عشر الموقوفة إلى نصيبها حتى يتم لهما اثنان وثلاثون. أما الزوج فقد أخذ نصيبه كاملاً.

مثال التماثل:

زوجة، أم، أخ لأب، أخ ش مفقود

ت	ح	قف	المعطى	12	الوفاة		12	الحياة	
-	-	7	3	3	4/1	زوجة	3	4/1	زوجة
2	-		2	4	3/1	أم	2	6/1	أم
5	-		-	5	ع	أخ لأب	0	م	أخ لأب

-	7	-	-	-	7	ع	أخ ش مفقود
---	---	---	---	---	---	---	---------------

المسألة على التقديرين أصلها اثنا عشرًا ومنها تصح على التقديرين أيضا.

يدفع منها للزوجة ثلاثة لأن نصيبها لا يختلف وسهمان للأم لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقي وهو سبعة.

فإن ظهر الشقيق حيا أخذ السبعة كلها ومع الأم حقها.

وإن ظهر ميتا للأم ثلثها فتعطي سهمين من الموقوف والباقي خمسة لأخ لأب وهذا المثال جمع من لا يختلف نصيبه وهو الزوجة ومن يختلف نصيبه وهو الأم ومن يرث بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر وهو الأخ لأب.

الحالة الثانية: أن يكون المفقود أكثر من واحد

وفي هذه الحالة يكون حل المسائل كالتالي:

● يعمل مسألة لكل تقدير والتقدير تكون بعدد المفقودين فيقدرون في مسألة أحياء وفي الأخرى أموات ثم موت كل واحد وحياة الآخر ثم حياة كل واحد وموت الآخر ثم يكمل حل المسألة على نحو ما تقدم في الحالة الأولى.

طريقة الحل:

● نجعل أربع مسائل الأولى نقدر فيها المفقودتين حيتين وفي الثانية ميتين وفي الثالثة موت البنت وحياة الشقيقة وفي الرابعة العكس موت الشقيقة وحياة البنت، ونثبت العول في المسائل العائلة.

●ننظر بين أصول المسائل بالنسب الأربيع فجد بين الأولى والرابعة تماثل فنكتفي بأحدها وبين المكتفي به (6) والثانية (4) توافق في (2) فنقسم أحدهما عليه ونضربه في كامل الآخر.

3- ميراث الخنثى،

تعريفه

لغة: على وزن فعلى مشتق من الخنث بمعنى اللين والتكسر⁸⁹.

اصطلاحاً: " آدمي فيه عضو الذكر والأنثى أو خلو منهما"، أو نقول: "هو من له ما للرجال وللنساء جميعاً أو ليس له شيء منهما وإنما يكون له ثقب يبول منه"⁹⁰.

أنواع الخنثى:

الخنثى نوعان: مشكل وغير مشكل

1- الخنثى غير المشكل أو الواضح: هو الذي ترجحت فيه صفة الذكورة أو الأنوثة ويختبر بظهور اللحية والحبيض والبول فإن بال من آلة النساء فهو أنثى والآلة الأخرى زيادة

89 - الانخنث: التثني والتكسر، والاسم الخُنْثُ. قال جرير: أتوعِذُنِي وَأَنْتَ مجاشعِي * أرى في خنثٍ لحيته (2) اضطرابا، الصحاح أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، [ط: 04- 1407 هـ - 1987 م]، ج: 01/ ص: 281، مادة: [خنث]

90 - قال الدسوقي: ["نقل ابن علق عن الطرطوشي ما نصه: " الخنثى هو الذي له ذكر وفرج أو لا يكون له واحد منهما، ولكن له ثقب يخرج منه البول". اهـ. وقال ح: " الخنثى أصله من خنث الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه، وهو نوعان نوع له الألتان ونوع ليس له واحدة منهما، وإنما له ثقب يبول منه انتهى إلا أنه قيل إن النوع الثاني نادر الوجود. اهـ بن".] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج: 04/ ص: 489.

خرق في البدن فإن لحق بالرجال ورث ميراث الرجل وإن لحق بالنساء ورث ميراثهن.

2- **الخنثى المُشكِلُ:** فهو من أشكل أمره فلم تعرف ذكوره من أنوثته كأن يبول مما يبول منه الرجال والنساء معا أو يظهر له لحية وثديين في آن واحد والغالب مع تقدم الطب إنهاء إشكاله بإجراء عملية له تؤدي إلى إيضاح أمره⁹¹.

أول من حكم في الخنثى

كان العرب في الجاهلية إذا وقعت لهم معضلة اختصموا إلى عامر الظرب العدواني ورضوا بحكمه. وكان من حكماء العرب في الجاهلية فجاؤ مجموعة من الناس وسألوه عن الخنثى أنجعله ذكرا أو أنثى؟ فقال أمهلوني... الخ.

وكانت له أمة اسمها سخيلة قالت له: مالي أراك ساهرا وقلقا، قال: دعي أمرا ليس يعينك فأعادت عليه السؤال فنذكر لها ما بدا له فقالت: "دع الحال واتبع المبال". ويروى "وحكم المبال" أي اجعله حكما فخرج وحكم بذلك فاستحسنوه⁹².

91 - قال خليل: " فإن بال من واحد أو كان أكبر أو أسبق أو نبتت له لحية أو ثدي أو حصل حيض أو مني فلا إشكال". مصدر سابق، ص: 716-717.

92 - نصيرة دهيئة، /رجع سابق، ص: 331-332. قال محمد الخرشبي، في شرحه لفرائض المختصر: " .. أول من حكم قي الخنثى عامر بن لظرب، ثم حكم به في الإسلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أي أول من قضى به في الإسلام، فلا ينافي ما ورد: "أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث؟ فقال عليه الصلاة والسلام: " من حيث يبول". والحديث أخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن إبراهيم القاضي عن الكلبي، وله شاهد عن علي موقوفا". ذكر هذا الحافظ السيوطي في تعقبه على موضوعات ابن الجوزي". انتهى كلام الخرشبي، ينظر حاشية ابن الخياط على الشرح المذكور، دار المعرفة، الدار البضاء المغرب، [ط: 01-1428، 1429هـ - 2008م]، ص: 156-157.

الجهات التي يتوقع وجود الخنثى فيها⁹³

● البنوة: (الولد، وولد الابن)

● الأخوة: (الأخ وولده)

● العمومة (العم وولده)

● الولاء (المعتق وعصابته)

أما الجهات التي لا يتوقع فيها الخنثى: فجدودو والأبوة والامومة، والزوجية: (الجد، والجدة، والأب، والأم، والزوج والزوجة).

حالات ميراث الخنثى: له خمس حالات على النحو الآتي:

الأولى: لا يرث فيها لأنه محجوب فلا يلتفت إليه حينئذ مثاله: إذا كان الخنثى أخامع وجود الابن فهنا لا يرث الخنثى شيئاً لأنه محجوب بالابن .

الثانية: يستوي ميراثه على كل تقدير سواء كان ذكراً أم أنثى مثاله إذا كان الخنثى أخاً لأم فميراثه واحد فإذا انفرد فله السدس وإذا اجتمع مع إخوانه فله الثلث.

الثالثة: أن يكون الخنثى هو الوارث الوحيد فحينئذ يرث المال كاملاً وهذا واضح

ملاحظة:

هذه الحالات الثلاث محل اتفاق بين العلماء

الرابعة: أن يرث على كلا التقديرين ولكن إرثه يختلف،

93 - الدردير: " ولا يتصور شرعاً أن يكون أباً أو أماً أو جداً أو جدةً أو زوجاً أو زوجة؛ لأنه لا يجوز مناكتته ما دام مشكلاً وهو منحصر في سبعة أصناف الأولاد وأولادهم والإخوة وأولادهم والأعمام وأولادهم والموالي". الشرح الكبير، ج: 04/ ص: 489.

مثاله: إذا كان الخنثى ولد ابن فإن كان ذكرا فهو ابن ابن فيرث بالتعصيب وإن كان أنثى فهو بنت ابن فترث الميراث المعروف في باب الفرائض

الخامسة: أن يرث على أحد التقديرين دون الآخر.

مثاله: إذا كان الخنثى ولد أخ شقيق فعلى تقدير كونه ذكرا فهو من الورثة لأنه يكون ابن أخ شقيق، ولو قدر أنثى فإنه لا يرث، لأنه يكون حينئذ بنت أخ شقيق، وبنت الأخ الشقيق ليست من الورثة

مثال آخر: إذا كان الخنثى عما فإن قدر ذكرا فهو من الورثة، لأنه يكون عما وإن قدر أنثى لم يرث لأنه يكون عمة، والعمة من ذوي الأرحام وليست من الورثة.

وفي الحالتين الرابعة والخامسة

اختلف العلماء رحمهم الله على أقوال مختلفة اختياري فيها مذهب الحنابلة حيث جمعوا بين مذهبي المالكية والشافعية بحسب الرجاء من اتضح خال الخنثى وعدم ذلك، ولأنه أقرب إلى الواقع، وأرفق بالورثة بما فيهم الخنثى⁹⁴: ومذهبهم أنه إن كان يرجى اتضح حال الخنثى وتمييز ذكوره أو أنوثته، فإنه يعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر الأقل، على قاعدة معاملة المفقود⁹⁵، ويوقف الباقي حتى ينكشف حالة فإن انكشف حاله واستحق الباقي أخذه وإلا قسم بين الورثة.

94 - نصيرة دهينة، مرجع سابق، ص: 337.

95 - مذهب الشافعية، ينظر نصيرة دهينة، مرجع سابق، ص: 333-334.

وإن كان لا يرجى اتضاح حاله فيعطى الخنثى ومن معه من الورثة مجموع نصف ما يستحقه كل منهم على فرضي الذكورة والأنوثة. وهذا قول المالكية⁹⁶.

طريقة العمل في الحالتين:

الحالة الأولى: الخنثى المشكل يرجى اتضاح حاله فيعطى هو ومن معه الأقل كما يلي:

● نفرض للخنثى تقديرين: ذكر، أنثى

● نقسم المسألتين قسمة عادية.

● نقارن بين أصلي المسألتين بقاعدة التاصيل بالنسب الأربيع وما ينتج فهو الجامعة.

● نقسم الجامعة على أصل كل مسألة لمعرفة جزء السهم لكل المسألة.

● نضرب سهام الورثة في جزء سهم مسألته لمعرفة نصيبهم من الجامعة.

● نقارن بين نصيب الورثة في كل مسألة:

فمن كان ميراثه لا يختلف نعطيه إياه كما هو.

ومن كان نصيبه يختلف فنعطيه الأقل

ومن كان محجوبا في إحدى المسألتين فلا نعطيه شيئا.

96 - قال خليل: " وللخنثى المشكل: نصف نصيبي ذكر وأنثى". مصدر سابق، ص: 716. وقال الأحناف، بان الخنثى يعامل بالأضر، وغيره بالأنفع، نصيرة دهيئة، المرجع نفسه، ص: 332-333.

• نحفظ بالباقي حتى يتضح الحال وهو ما يسمى بالموقوف.

الحالة الثانية: الخنثى المشكل الذي لا يرجى اتضاح حاله فنعطيه هو ومن معه مجموع نصفي ما يستحقونه على النحو الآتي:

• نفرض للخنثى تقديرين: ذكر، أنثى.

• نحل المسألتين بشكل عادي.

• نقارن بين أصلي المسألتين بقاعدة التأسيس بالنسب الأربع وما نتج فهو الجامعة الصغرى.

• نقسم الجامعة الصغرى على أصلي المسألتين لمعرفة جزء سهم كل مسألة.

• نضرب سهام الورثة في جزء سهم مسألته لمعرفة نصيبهم من الجامعة الكبرى.

• الاستخراج الجامعة الكبرى نضرب الجامعة الصغرى في 2 هذا العدد هو عدد التقديرات في المسألة.

• نجمع نصيب كل وارث في المسألتين ونضعه تحت الجامعة الكبرى.

المعطى	جامعة ث	4	جامعة ذ	5	
	20		20		
9	5	1	4	1	بنت

18	10	2	8	2	ابن
18	10	1	8	2	ولد خنثى
		ث بنت		ذ ابن	التقدير ر

مثال: هلك عن ابن، بنت، ولد خنثى يرجى اتضاح حاله

5	4	جزء السهم
5	4	بنت
10	8	ابن
5	8	ولد خنثى
ث بنت	ذ ابن	التقدير

20	الجامعة
4	بنت
8	ابن

5	ولد خنثى
---	----------

بالنظر بين أصلي المسألتين فإن الجامعة = 20

الموقوف = 3

مثال: هلك عن ابن ولد خنثى لا يرجى اتضاح حاله

3	2	
2	1	ابن
1	1	ولد خنثى
ث بنت	ذ ابن	التقدير

2	3	جزء السهم
4	3	ابن
2	3	ولد خنثى
ث بنت	ذ ابن	التقدير

12 = 2×6	الجامعة الكبرى
7	ابن
5	ولد خنثى

بالنظر بين أصلي المسألتين فإن الجامعة الكبرى = 6

المحاضرة الثالثة عشر: المناسخات.

المناسخات لغة: جمع مناسخة وزن مفاعلة من النسخ وهو في اللغة على معان (النقل – التغيير – الإزالة – الإبطال)⁹⁷.

97 - يقال: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ وَاِنْتَسَخَتْهُ: أزالته. وَنَسَخَتِ الرِّيحُ آثَارَ الدَّارِ: غَيَّرَتْهَا. وَنَسَخْتُ الكِتَابَ، وَاِنْتَسَخْتُهُ، وَاِسْتَنَسَخْتُهُ كُلُّهُ بِمَعْنَى. وَالنُّسْخَةُ بِالضَّم: اسْمُ الْمُنْتَسَخِ مِنْهُ. وَنَسَخُ الْآيَةِ بِالْآيَةِ: إِزَالَةُ مِثْلِ حُكْمِهَا، فَالثَّانِيَةُ نَاسِخَةٌ وَأَوَّلَى مَنْسُوخَةٌ. وَالتَّنَاسُخُ فِي المِيرَاثِ: أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةٌ بَعْدَ وَرَثَةٍ وَأَصْلُ المِيرَاثِ قَائِمٌ لَمْ يَقْسَمْ. الصَّحاحُ تاجُ اللُّغَةِ وصَّاحُ العَرَبِيَّةِ، أَبُو نَصْرِ إِسْمَاعِيلَ بنُ حَمَادِ الجَوْهَرِيُّ الفَارَابِيُّ (المتوفى: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار،

● النسخ بمعنى النقل: نسخت الكتاب إذا نقلته ومنه قوله تعالى: "أن كنا نستنسخ ما كنتم تعملون"

● النسخ بمعنى التغيير والإزالة: تقول نسخت الريح آثار الديار إذا غيرتها وأزالتها ونقول نسخت الشمس الظل.

● النسخ بمعنى الإبطال، قال الله تعالى: "فينسخ الله ما يلقي الشيطان" أي يبطلها.

اصطلاحاً: انتقال نصيب بعض الورثة بموته قبل قسمة التركة إلى وراثته.

والمعنى: " أن يموت إنسان، فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر"⁹⁸. بعد استحقاقه للميراث فإننا حينئذ بصدد المناسبة بالمعاني اللغوية السابق ذكرها فيتحقق بمعنى النقل في نقل نصيب الميت الثاني نقل نصيبه إلى وراثته.

ويتحقق معنى الإزالة في المسألة الجامعة في المناسخات مزيلة لحكم المسائل قبلها، لأن المسألة الثانية نسخت حكم المسألة الأولى وغيرته⁹⁹.

أحوال المناسخات:

● أن يكون ورثة الميت الثاني هم أنفسهم ورثة الميت الأول ولا يحدث أي تغيير في نسب الميراث بسبب وفاة

دار العلوم للملايين - بيروت، [ط: 04- 1407 هـ - 1987 م]. ج: 6 / 1 ص: 433، مادة: [نسخ]

98 - الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني، اعتنى به محمد مرابي، مؤسسة رسالة ناشرون، بيروت لبنان، [ط: 01- 1429 هـ - 2008 م]، ص: 119.

99 - سلمان نصر، وسعاد سطحي، مرجع سابق، ص 380.

الثاني والحل في هذه الحالة أن نقسم التركة على الورثة غير معتدين بالميت الثاني.

الميت الثاني أي: نعتبر الميت الثاني كأن لم يكن ونقسم التركة على الباقيين على عدد رؤوسهم.

مثاله:

ماتت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب وقبل القسمة ماتت الأخت لأب بعد أن تزوجها زوج الأولي ففرض الأخت لأب الميت الثاني كالعدم وقسم المال بين الزوج والأخت الشقيقة، ولكل واحد منهما النصف والمسألة من 2 ، واحد للزوج وواحد للشقيقة

إذا اختل أحد الضابطين إما بزيادة الورثة أو اختلاف النسبة فتحتاج في هذه الحالة إلى حل مسألة الميت الأول، على حدة ثم مسألة الميت الثاني على حدة، ثم نصح المسائل باستعمال النسب_ الأنظار الأربعة_ فنخرج أصل الجامعة، وجزء السهم على حسب الحالات السابقة في تصحيح المسائل¹⁰⁰.

الضابط: (نفس الورثة، نفس النسبة)

أمثلة مناسخات:

أولاً: في حالة قبول الانقسام

● إذا كان بين سهام الميت الثاني وأصل مسألته علاقة تماثل:

مثال: لو مات عن زوجة، أخ لأم وأخ لشقيق ثم ماتت الزوجة عن هؤلاء وأم وعم لها، يكون التحليل كالآتي:

مسألة الميت الأول:

100 - ينظر : نصيرة ذهبية مرجع سابق: ص:

أصل المسألة 12		
3	1/4	الزوجة
2	1/6	أخ الأم
7	باع	أخ ش

● لا تحتاج المسألة إلى تصحيح لأنه لا يوجد انكسار بين عدد السهام وعدد الرؤوس.

مسألة الميت الثاني: الأخ لأم والأخ الشقيق غريبان عن الزوجة المتوفاة وبالتالي يرثها أمها وعمها فقط.

أصل المسألة 3		
1	1/3	أم
2	باع	العم ش

● لا تحتاج المسألة إلى تصحيح لأنه لا يوجد انكسار بين عدد السهام وعدد الرؤوس.

المقارنة بين المسألتين:

ننظر إلى العلاقة الموجودة بين سهام الميت الثاني في مسألة الميت الأول وبين أصل مسألته:

● للميت الثاني (الزوجة) 3 أسهم في المسألة الأولى.

● أصل مسألة الميت الثاني (الزوجة) في المسألة الثانية

3.

نلاحظ أن العلاقة بين سهام الميت الثاني وأصل مسألته علاقة تماثل : 3 و3.

المسألة الجامعة: لما كانت العلاقة بين سهام الميت الثاني في أصل مسألة الأول وأصل مسألته علاقة تماثل، فإن أصل الجامعة هو أصل مسألة الميت الأول (12) وتبقى سهام ورثة الميت الأول وسهام ورثة الميت الثاني على حالها.

12	3		12	
-	-	ت	3	زوجة
2			2	أخ لأم
7			7	أخ ش
1	1	أم		
2	2	عم ش		

• إذا كان بين سهام الميت الثاني وأصل مسأته علاقة
تداخل:

مثاله لو ماتت عن: زوج وثلاث أخوات لأب وأخت لأم
وثلاث إخوة لأم وقبل قسمة التركة توفي الزوج عن أم
وأخت شقيقة وعم.

54	6			5 4	9	6		
-	-	-	ت	1 8	3	3	/2 1	زوج
8				8	4	4	/3 2	أخت لأب
8				8				أخت لأب
8				8				أخت لأب
3				3	2	2	/3 1	أخت لأم
3				3				أخ لأم
3				3				أخ لأم
3				3				أخ لأم
6	2	/3	أم					

		1		
9	3	/2	أخت ش	
3	1	باع	عم	

ثانيا: حالة عدم قبول الانقسام

● إذا كان بين سهام الميت الثاني على مسألته، ولا يباين، ولكن يوافق، فنأخذ وفق المسألة الثانية ونضربه في كامل المسألة الأولى، فما بلغ فهي الجامعة للمسألتين، ثم نقسم فمن له شيء من المسألة الأولى أخذه مضروبا في وفق المسألة الثانية، ومن له من المسألة الثانية أخذه مضروبا في وفق سهام مورثه، ومن ورث من الميتين فنجمع له حصته. علما أن:

وفق أي عدد (من العددين) =

مثاله: لو ماتت عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن بنت وثلاث إخوة

	1×			2×		
12	6	2		6		
-	-	-	ت	3	1/2	زوج
4				2	1/3	أم
2				1	ب.ع	عم
3	3	1	1/2	بنت		

1	1	1	ع	أخ	
1	1			أخ	
1	1			أخ	

التوضيح:

ننظر بين سهم المتوفى الثاني وأصل مسألته:

● سهم المتوفى الثاني من الأولى = 3 أسهم

● وصحت مسألته من 6 أسهم

● وهذا يعني أن بين سهامه ومسألته (توافق) لوجود قاسم مشترك بينهما وهو (3) وعليه فإن:

$$\text{وفق مسألته: } 2 = 3/6$$

$$\text{وفق سهامه: } 1 = 3/3$$

● فنضرب جميع المسألة الأولى في (2) وهو وفق مسألته

● ونضرب جميع مسألته في (1) وهو وفق سهامه

فتصح المسألة الجامعة (النهائية) من 12 سهما

ملاحظة:

(وفق مسألته) هو العدد (2) نضعه فوق المسألة الأولى.

(وفق سهامه) وهو العدد (1) نضعه فوق المسألة الثانية.

● نلاحظ أن نصيب الأم أصبح (4) أسهم وهو حاصل ضرب (2×2)

ونصيب العم أصبح (2) وهو حاصل ضرب (1×2) وبقيت أسهم الورثة في المسألة الثانية من دون تغيير لأنها ضربت بالعدد (1)

● إذا كان بين سهام الميت الثاني وأصل مسألته علاقة تباين:

بأن لا تنقسم سهام الميت الثاني على مسألته ولا توافق ولكن تباين، فتضرب أصل المسألة الثانية في كامل أصل المسألة الأولى، فما بلغ فهي الجامعة.

فإذا أردت القسمة فمن له شيء في المسألة الأولى أخذه مضروباً في أصل المسألة الثانية، ومن له شيء في المسألة الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه.

مثاله: هالكت هالكة عن زوج وأم وعم، وقبل قسمة التركة مات الزوج عن بنت وأخوين أشقاء.

الجامعة							
24	4	2		تباين	6		
-	-	-	-	ت	3	1/2	زوج
8					×2	1/3	أم

					4		
4					×1 4	ع	عم
6	×2 3	1	2 1/	بنت			
3	1 3×	1	ع	أخ ش			
3	1 3×						

توضيح:

●صححت المسألة الأولى من (6) أسهم.

●وصححت المسألة الثانية من (4) أسهم بعد معالجة الانكسار على العصابة فيها.

●ننظر بين سهام المتوفى الثاني ومسألته: سهام المتوفى الثاني من الأولى (3) أسهم، صححت مسألته من (4) أسهم. وهذا يعني أن بين سهامه ومسألته مباينة.

●فنضرب جميع المسألة الأولى في 4 (وهو تصحيح مسألته)، ونضرب جميع مسألته في 3 (وهي سهامه من السابقة).

●فتصح المسألة الجامعة من (24) سهما وهو حاصل 4 في 6.

●ضربنا جميع حصص الورثة في المسألة الأولى في (4) فيكون: نصيب الأم (8) ونصيب العم (4). وضرربنا

جميع حصص الورثة في المسألة الثانية في (3) فيكون:
نصيب البنت (6) ونصيب كل أخ (3).

مثال لاجتماع الأحوال الثلاثة (الانقسام والتوافق والتباين)
بين السهام والمسائل:

زوج وثلاث أخوات لأب وأخت لأم وثلاث إخوة لأم،
وقبل القسمة مات الزوج عن أم وأخت شقيقة وعم ، وماتت
الأخت الأولى عن ابنين وبنتين، وماتت الأخت لأم عن زوج
وابن.

648	4	تباين	6	توافق	6	انقسا	54	9/6
	9/	ن	16/	ق	36/	م	12/	
-	-	-	-	-	-	ت	18	زوج
-	-	-	-	ت			8	أخت لأب
96							8	أخت لأب
96							8	أخت لأب
-	-	ت					3	أخت لأم
36							3	أخ لأم
36							3	أخ لأم
36							3	أخ لأم
72					2	أم		

108					3	أخت ش		
36					1	عم		
32			2	ابن				
32			2	ابن				
16			1	بنت				
16			1	بنت				
9	1	زوج						
27	3	ابن						

المسألة الأولى عالت من 6 إلى 9 وصحت من 54.

وسهام الميث الثاني من الأولى 18 وهي منقسمة على مسألته 6 بالنصف ووفق المسألة 3.

وسهام الميث الثالث من الأولى 3 وهي مباينة لمسألته 4 فتبقى على حالها 4، فجزء السهم: $12=4 \times 3$.

والجامعة هي: $648=54 \times 12$

جزء سهم المسألة	على مسألة صاحب السهم	النتج	في جزء السهم 1	سهامه من 1	الأموات بعد الأول
36	6	216 ÷	12	×18	الميث الأول
16	6	÷96	12	×8	الميث

					الثاني
9	4	÷36	12	×3	الميت الثالث

طريقة أخرى لحل المسألة:

			جامعة 2			جامعة 1				
648	4		162	6		54	6		5	9/6
									4	
-	-	-	-	-	-	-	-	ت	1	زوج
									8	
-	-	-	-	-	ت	8			8	أخت لأب
96			24			8			8	أخت لأب
96			24			8			8	أخت لأب
-	-	ت	9			3			3	أخت لأم
36			9			3			3	أخ لأم
36			9			3			3	أخ لأم
36			9			3			3	أخ لأم

72			18			6	2	أم		
108			27			9	3	أخ ث		
36			9			3	1	هـ		
32			8	2	اب ن					
32			8	2	اب ن					
16			4	1	ب ن					
16			4	1	ب ن					
9	1	ز وج								
27	3	ا بن								

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي؛ الجامع الصحيح المختصر؛ تحقيق مصطفى ديب البغا؛ دار ابن كثير؛ اليمامة، بيروت؛ كتاب الفرائض، (ج 6 ص 2572)
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، [ط:01-1422هـ].
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي؛ الجامع الصحيح المختصر؛ المصدر السابق، تحقيق مصطفى ديب البغا؛ دار ابن كثير؛ اليمامة، بيروت؛ كتاب الفرائض، (ج 6 ص 2572)
- (
- بلحاج العربي، أحكام المواريث في التشريع الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، [ط:04-2020م].
- الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي؛ تحقيق أحمد محمد شاكر؛ دار إحياء التراث؛ كتاب الفرائض؛ باب ميراث ولد الزنا؛ رقم: 2113.
- الحبيب بن طاهر، القه المالكي وأدلتها، مؤسسة المعارف بيروت لبنان، [ط:02-2005م]
- خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (المتوفى: 776هـ)، مختصر العلامة خليل، تح: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، [ط:01-1426هـ/2005م].
- أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث؛ سنن أبي داود؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد؛ دار الفكر؛ كتاب الفرائض، باب في المولود يستهل ثم يموت، رقم: 2920، (ج 2 / 142).
- الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (المتوفى: 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، [دط، دس]، (ج:04-ص457).

- الرازي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، [ط: 5، 1420هـ / 1999م].
- الرصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري، شرح حدود ابن عرفة، الموسم "الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية" شركة القدس للنشر والتوزيع، [ط: 01- 2009م]، ص: 701.
- الصابوني علي محمد، الموارد في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، [ط: 1999]
- عبد السلام السميح؛ تحفة الإنجاب في تسهيل علم الفرائض و مسائله الصعاب؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ المغرب، ط1، (1413 هـ / 1993 م)، المغرب، ص: 15.
- أبو عبد الله؛ محمد بن محمد بن عبد الرحمان الطرابلسي المغربي؛ مواهب الجليل شرح مختصر خليل؛ تحقيق: زكريا عميرات؛ دار عالم الكتب، ط5، (1423 هـ / 2003 م).
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء؛ مقاييس اللغة؛ تح: عبد السلام محمد هارون؛ دار الفكر؛ (د ط)؛ (ج 4 / ص 488)
- الفيروز أبادي؛ القاموس المحيط؛ دار الحديث القاهرة؛ (د ط) (د س)؛ ص 667.
- قطب مصطفى سانوا؛ معجم مصطلحات أصول الفقه ص 244
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري؛ دار الجيل؛ الطبعة التركية، (1334هـ)، كتاب الفرائض؛ باب ميراث الكلاله؛ رقم: 4155، (ج5/ص60).
- مجمع اللغة العربية؛ المعجم الوسيط؛ دار الشروق الدولية، ط4، (1425 هـ / 2004 م)،
- مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، تح: بشار عواد معروف - محمود خليل، مؤسسة الرسالة، سنة النشر: 1412 هـ،

- محمد باي بلعالم؛ الدرّة السنية، (منظومة في علم الفرائض)؛ أدرار، دط، دس.
- أبو محمد الحسن بن مسعود؛ التنزيل في تفسير القرآن؛ تحقيق سليمان مسلم الحرش؛ دار طيبة؛ ط4؛ (1417 هـ / 1997 م).
- محمد صديق المنشاوي؛ معجم التعريفات؛ باب الرءاء.
- محمد بن عبد الكريم المغيلي: مختصران في الفرائض، تح: محمد شليب شريف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، [ط: 010-1433هـ-2012م].
- محمد عميم الإحسان المجدديالبركتي؛ التعريفات الفقهية؛ دار الكتب العلمية؛ ط1، (1424 هـ / 2003 م)، بيروت.
- نصر سلمان و سعاد سطحي، فقه المواريث في ضوء الكتاب والسنة دراسة مقارنة بين المذاهب مدعمة بمسائل تطبيقية، دار ابن حزمبيروت لبنان، [ط: 01-2011م].
- نصيرة دهينة: علم الفرائض والمواريث فقها وعملا وفق قانون الأسرة الجزائري المعدل، دار الوعي، روية الجزائر، [ط: 01-1436هـ-2015م].
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)الصاح تاج اللغة وصاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، [ط: 04 - 1407 هـ - 1987 م].